AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد الواحد والثمانون
(نوفمبر 2022)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الثامنة والأربعون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العدد الواحد والثمانون - نوفمبر 2022

تصدر شهريًّا

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. غادة فاروق
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. أحمد بهاء الدين، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛
أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، جامعة عين شمس، مصر ؛
أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛
أ.د. ماهر أبوخوات، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛
أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس ؛
أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛
أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛
أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛
أ.د. كاميليا صبحي، جامعة عين شمس، مصر ؛
أ.د. حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛
أ.د. علاء الشامي، جامعة عين شمس، مصر ؛
أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛
Prof. Dr. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛
Prof. Dr. Gabrielle kaufmann، جامعة جنيف، سويسرا ؛

إشراف إداري
أ/ عبيـــر عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز رئيس وحـــدة النشـــر
أ/ رانـدا نـوار وحـــدة النشـــر
أ/ زينب أحمد وحـــدة النشـــر
أ/ رشا عاطف وحـــدة النشـــر
أ/ أمـل حسـن رئيس وحدة التخطيط والمتابعة

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني
إسـلام أشـرف وحـــدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
أ.د. عاشور محمود د. تامر سعد الحيت

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير
• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com
البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg
جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)
ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير د. حاتم العبد

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد 81

عنــوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات القانونية LEGAL STUDIES**	
1- دور القضاء الإداري والدستوري المصري في حماية الحقوق المكتسبة ..... الباحث/ حسام الدين عبد الحميد محمد عبدالجواد	**32-3**
• **الدراسات السياسية POLITICAL STUDIES**	
2- الأمن البيئي في القارة الآسيوية «الصين نموذجًا» ..... د. هشام محمد بشير محمد	**70-35**
3- دور السياسة الخارجية الهندية نحو رابطة بيمستيك (توجه نحو الإقليمية) ..... د. سمر إبراهيم محمد	**108-71**
• **الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDIES**	
4- النزاع التركي – اليوناني على الجرف القاري في بحر إيجة (1963-1982م) ..... د. محمد مبروك محمد قطب	**186-111**
• **الدراسات الاجتماعية SOCIAL STUDIES**	
5- واقع تمكين المرأة في العالم العربي ..... د. إنجى أحمد عبدالغني مصطفى	**238-189**

- **دراسات إدارة الأعمال BUSINESS STUDIES**

6- دور القيادة الريادية في تحقيق التميز المؤسسي دراسة ميدانية على المدارس الحكومية بإدارة الشيخ زايد، 6 أكتوبر التعليمية **332-241**

د. أيمن عبد العال مبارز عبد العال & د. ثناء معوض علي

- **الدراسات الإعلامية MEDIA STUDIES**

7- الأطر الإخبارية لتناول المواقع العالمية للشأن الاقتصادي المصري (قضية تعويم الجنيه نموذجًا) – بحث تحليلي **366-335**

الباحثة/ نورهان فتحي محمود عباس

8- استخدامات الأطفال متحدي الإعاقة لمواقع التواصل الاجتماعي والإشباعات المتحققة منها **390-367**

الباحث/ محمود عبدالحكم عبدالعظيم الببلاوي

- **الدراسات الفنية TECHNICAL STUDIES**

9- إعادة تركيب الواقع في رسوم المستشرقين **422-393**

م.د. إلهام صبحي عبد

- **الدراسات اللغوية LINGUISTIC STUDIES**

10- Geographical Analysis Of Weather Condition Response To Total Solar Eclipse Event «A Case Study Of Mosul Meteorological Station» **1-20**

Taghreed Ahmed Umran Alqadi

11- Cultural Identity As A Concept «A Theor Etical Survey» **21-38**

Rania Salem

النزاع التركي – اليوناني
على الجرف القاري في بحر إيجة
(1963–1982م)

THE TURKISH-GREEK DISPUTE OVER THE CONTINENTAL SHELF IN THE AEGEAN SEA (1963-1982 AD)

د. محمد مبروك محمد قطب

أستاذ مساعد بقسم التاريخ

كلية الآداب – جامعة الفيوم

Dr. Muhammad Mabrouk Muhammad Qutb

Assistant Professor, Department of History,
Faculty of Arts, Fayoum University

mmm32@fayoum.edu.eg

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

كان الخلاف حول ترسيم حدود الجرف القاري أمرًا مهمًّا، ظهر عدة مرات في الماضي، وأدى إلى تداعيات كبيرة على العلاقات التركية اليونانية، والأهم من ذلك أن هذه القضية هي القضية الوحيدة التي تعتبرها كلٌّ من تركيا واليونان نقطة خلاف حقيقية بين البلدين.

يركِّز البحث على خصائص بحر إيجة، الذي يحمل في حد ذاته مشكلات صعبة بسبب تكوينه غير العادي الذي يتطلب حلولاً خاصة، ويتبع ذلك المفهوم القانوني للجرف القاري، ثم يحلل بالتفصيل التسلسل الزمني للحوادث التي وقعت تحت عنوان نزاع الجرف القاري في بحر إيجة، ويبدأ البحث بالتركيز على جذور الصراع وردود الفعل المتبادلة بين الدولتين، والمبررات القانونية التي قدَّمتها اليونان وتركيا على التوالي، كذلك موقف القوي الدولية من هذا النزاع، خاصة في أجواء الحرب الباردة، وأخيرًا الآثار السلبية لهذا النزاع.

Abstract:

The controversy over the delimitation of the continental shelf was an important matter, which appeared several times in the past, and had major repercussions on Turkish-Greek relations. More importantly, this is the only issue that Turkey and Greece consider a real point of contention between the two countries.

The research focuses on the characteristics of the Aegean Sea, which in itself presents difficult problems due to its unusual composition that requires special solutions. It follows the legal concept of the continental shelf. He then analyzes in detail the chronology of the incidents that occurred under the title of the Continental Shelf Conflict in the Aegean Sea. The research begins by focusing on the roots of the conflict, the mutual reactions between the two countries, the legal justifications provided by Greece and Turkey, respectively, as well as the position of international powers on this conflict, especially in the Cold War atmosphere, and finally the negative effects of this conflict.

المقدمة:

تؤثر المناطق الجغرافية ذات الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية تأثيرًا مباشرًا على السياسة الخارجية، والمصالح الوطنية للدول الواقعة في هذه المناطق الجغرافية، وهذا ما ينطبق بشكل كبير على الصراع التركي اليوناني في بحر إيجة؛ حيث تشترك تركيا واليونان في بحر إيجة، لكن وجهات نظر كلٍّ من الدولتين تختلف عن بعضها البعض، وقد أدَّى هذا الاختلاف إلى نشوب الصراع بينهما، حتى كاد يؤدِّي بهما في أكثر من مناسبة إلى حافَّة الحرب.

ذلك أن العلاقة غير المستقرة والمتضاربة بين اليونان وتركيا على بحر إيجة لم تكن فقط مسألة علاقات سياسية ثنائية بين البلدين، ولكنها أيضًا علاقة اقتصادية، فعجزُهما عن ترسيم حدود مناطق الجرف القاري يحرم كلتا الدولتين من الاستفادة من الموارد الاقتصادية الممكنة، علاوة على ذلك فإن قضية الجرف القاري بين اليونان وتركيا لها القدر نفسه من الأهمية للسياسة الأوروبية، فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، ومع الخريطة السياسية الجديدة لأوروبا ألزم الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء والمرشَّحة لحل قضاياها الإقليمية والسيادية كشرط أساسٍ لا غنى عنه لجغرافيا أوروبية خالية من النزاعات.

ولإعطاء نظرة ثاقبة لنزاع الجرف القاري يركِّز البحث على خصائص بحر إيجة الذي يحمل في حد ذاته مشكلات صعبة بسبب تكوينه غير العادي الذي يتطلب حلولاً خاصة، ويتبع ذلك المفهوم القانوني للجرف القاري، ثم يحلل بالتفصيل التسلسل الزمني للحوادث التي وقعت تحت عنوان نزاع الجرف القاري في بحر إيجة، ويبدأ البحث بالتركيز على جذور الصراع وردود الفعل المتبادلة بين الدولتين، والمبررات القانونية التي قدَّمتها اليونان وتركيا على التوالي، وأخيرًا الآثار السلبية لهذا النزاع.

كان الخلاف حول ترسيم حدود الجرف القاري أمرًا مهمًّا، ظهر عدة مرات

في الماضي، وأدى إلى تداعيات كبيرة على العلاقات التركية اليونانية، والأهم من ذلك أن هذه القضية هي القضية الوحيدة التي تعتبرها كلٌّ من تركيا واليونان نقطة خلاف حقيقية بين البلدين.

أولاً- الإطار التاريخي للعلاقات التركية اليونانية:

وصف "متين توكر" السناتور التركي على صدر صحيفة(لوس أنجلوس تايمز) Los Angeles Times، العلاقات اليونانية التركية بأنها تشبه بحر إيجة نفسه، فهي إما هادئة، أو قاسية، وعاصفة، ليس هناك حلٌّ وسط".[1] فمنذ أن حصلت اليونان على استقلالها عن الدولة العثمانية في عام 1821 سعت باستمرار لتحقيق المزيد من المكاسب الإقليمية على حساب الأراضي العثمانية، وشملت الطموحات اليونانية غرب الأناضول، وكذلك بحر إيجة بأكمله، من ناحية أخرى كانت الدولة العثمانية تكافح من أجل البقاء خلال الفترة الزمنية نفسها، فقد فقدت أراضي كبيرة خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.[2]

تشترك اليونان وتركيا في تاريخ طويل من الصراع، وقد بنى البلدان هويتهما الوطنية من خلال قتال بعضهما البعض، وأدَّت حروب 1897، و1912-1913، و1916-1918، و1919-1922 إلى تشكيل حدود اليونان الحديثة، وآخرها رسم الحدود الغربية لتركيا الحديثة.[3]

وبعد انتهاء الحرب اليونانية التركية في عام 1922، ساد السلام بتوقيع معاهدة "لوزان" في 24 يوليه 1923، وكان على كلا البلدين أن يواجها مشكلات كبيرة في إعادة الإعمار المحلي؛ حيث كان على اليونان أن تتعافى من عشر سنوات من الحرب المستمرة، وأن تُعيد بناء اقتصادها، وتقدم المساعدة للاجئين الذين قدِموا من الأناضول، أما تركيا تحت قيادة مصطفى كمال أتاتورك(١٩٢٣-١٩٣٨م) فقد اتبعت الإصلاحات الأساسية لتحويل تركيا إلى دولة قومية حديثة، وهكذا كانت

الدولتان مهتمَّتين بالحفاظ على علاقات جيدة ومستقرة[4]، فلم تكن معاهدة لوزان مجرد هدنة في الصراع الطويل ضد الأتراك، ولكنها كانت إيذانًا بترتيب البيت من الداخل ترتيبًا نهائيًّا، والاستعداد للتخلي إلى الأبد عن كل التطلعات لإحياء الإمبراطورية البيزنطية"[5]، كما أرست المعاهدة ذاتها أسس الدولة التركية الجديدة، بالإضافة إلى حل قضايا الأراضي والأقليات مع اليونان؛ لذا تُعد المعاهدة نقطة انطلاق مهمَّة في العلاقات اليونانية– التركية[6].

وقد أسفرت هذه الحالة عن جوٍّ من الاستقرار إلى أن وقَّعت اليونان وتركيا في 30 أكتوبر 1930 على "معاهدة الحياد والتوفيق والتحكيم" بالإضافة إلى بروتوكول ينصُّ على التكافؤ في الأسلحة البحرية واتفاقية تجارية، وقد تضمَّنت المادتان الأولى والثانية من المعاهدة الحياد بمعناه الأوسع في أوقات النزاع، وركزت النقاط التالية بشكل أساسٍ على كيفية تسوية الخلافات المحتملة بين الطرفين، ودعت إلى إجراءات التوفيق إذا تعذر تسوية النزاع بالوسائل الدبلوماسية، وهذا يعني نهاية الصراع بين اليونان وتركيا، الذي استمرَّ لعشرة قرون[7].

في 14 سبتمبر 1933، تم التوقيع على "ميثاق الوفاق الودي" أو ما عُرف بميثاق الصداقة الودية، وهو اتفاق من 5 مواد، يضمن حُرمة حدودهما، ويلزمهما بالتشاور مع بعضهما البعض في الأمور ذات الاهتمام المشترك حول المشاكل الدولية، بالإضافة إلى ذلك تم التوقيع على اتفاقية البلقان، التي تم إبرامها في مارس 1934 بين اليونان، وتركيا، ويوغوسلافيا، ورومانيا، وألزمت بنود الاتفاقية الأطراف بضمان الحدود في حالة الاعتداء على أي منهم، والتشاور مع بعضهم البعض في حالة وجود أي تهديد للسلام في المنطقة.[8]

وخلال الحرب العالمية الثانية(1939–1945م) على الرغم من استياء اليونان من حقيقة أن تركيا ظلت على الحياد بدلاً من تقديم المساعدة لليونان بموجب شروط ميثاق البلقان فإن العديد من أعمال الصداقة والدعم التركي ضمنت استمرار العلاقات السلمية، تم تنظيم المتطوعين بين الجالية اليونانية العرقية في إسطنبول، وتم إرسال الطعام عبْر بحر إيجة للتعامل مع المجاعة في اليونان، كما سمحت تركيا لمساعدات الحلفاء إلى اليونان أن تمر عبر أراضيها، وكذلك فتحت تركيا أبوابها للهاربين من اليونان، واعترفت بالإضافة إلى ذلك بالحكومة اليونانية في المنفى[9].

في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع النظام العالمي الجديد، أصبحت الاعتبارات الأمنية لدولتي بحر إيجة متطابقة ضد مطامع الاتحاد السوفيتي؛ لذا تم ربط اليونان وتركيا بالتحالف الغربي، واستفادت كلتا الدولتين من مبدأ ترومان[10]، وانضمتا إلى الناتو في عام 1952، وقد وفرت هذه التطورات القائمة على درجة كبيرة من الثقة، والتعاون العسكري والسياسي، علاقة دافئة مبنية على مصالحهما المشتركة(الخوف من الاتحاد السوفيتي والالتزام بالتحالف الغربي)[11].

سرعان ما تلاشت روح التعاون بين أثينا وأنقرة؛ حيث شكَّلت الفترة بين 1950 و1955 السنوات الأخيرة من العلاقات الودِّية بين اليونان وتركيا لفترة طويلة قادمة؛ حيث أدَّى اندلاع القضية القبرصية[12] إلى إحياء المواقف العدائية بين البلدين بشكل تدريجي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فبدأت الخلافات الأولى مع الصراعات العِرقية في قبرص خاصة بعد "عملية السلام" التركية(كما أطلقت عليها تركيا) لجزيرة قبرص في عام 1974، والتي أطلق عليها اليونانيون لقب "الغزو" التركي للجزيرة، تلتها العديد من الخلافات حول بحر إيجة، ومنها النزاع حول قضية الجرف القاري لجزر بحر إيجة، ولا تزال هذه القضايا هي المصدر الرئيس للصراع بين دولتَي بحر إيجة.[13]

ثانيًا– جغرافية بحر إيجة المعقَّدة:

يمثل بحر إيجة محور العلاقات السياسية بين اليونان وتركيا، فهو ليس مجرد بحرٍ يقسم البرّين الرئيسيين، ولكنه أيضًا مصدرٌ رئيسٌ للصراع، يقسم الدولتين في العديد من الأمور السياسية والاقتصادية والقانونية؛ لذا تُعتبر قضايا الحدود البحرية بين اليونان وتركيا إشكالية كبيرة نظرًا للسمات الخاصة لبحر إيجة، ولوجود جغرافيته السياسية الفريدة من نوعها؛ حيث البحر نفسه يخلق صعوباتٍ في الترسيم بسبب عرضه الضيق، ووجود العديد من الجزر والجزر الصغيرة والصخور[14] حتى أنه يُطلق عليه أيضًا اسم "بحر الجزر" نظرًا لتعدد الجزر الموجودة عليه[15].

بحر إيجة هو بحر شبه مغلق، له سمات جغرافية فريدة ومعقدة، تتطلب هذه السمات الأساسية الحفاظ على توازن دقيق بين مصالح البلدين في بحر إيجة[16] فيشكِّل بحر إيجة جزءًا من البحر المتوسط بمساحة إجمالية تبلغ 101.321 ميلاً بحريًّا(187.647 كيلومترًا مربعًا)، ويحد البحر سواحل اليونان وتركيا، سواء بشكل متجاور أو متعاكس، ويبلغ طول السواحل اليونانية إلى بحر إيجة 1500 ميل بحري(2750 كيلومترًا)، باستثناء الجزر، بينما يبلغ طول السواحل التركية حتى بحر إيجة حوالي 1300 ميل بحري(2400 كيلومتر) يبلغ طول بحر إيجة 350 ميلاً بحريًّا تقريبًا و100–200 ميل بحري، عرضها من الشرق إلى الغرب تحدها اليونان من الغرب وتركيا من الشرق، وكلاهما في الشمال وبالأخص السواحل اليونانية، وفي الجنوب يمكن وصف حدود بحر إيجة بخط يربط بين الساحل الجنوبي الغربي لتركيا والساحل الجنوبي الشرقي لليونان[17].

يضم شمال بحر إيجة ما يقرب من 3000 جزيرة، وجزيرة صغيرة، وصخور مختلفة، معظمها تحت السيادة اليونانية، إلا أن عددًا من الجزر اليونانية ذات الأحجام المختلفة تقع على الشواطئ الشرقية للأناضول، وهي منتشرة في جميع أنحاء بحر إيجة، ومع ذلك يمكن تصنيف الجزر تحت خمس فئات هي: شمال سبوراد،

وجزر سيكلاديز، وجزر منطقة المضيق وجزر المضيق، وجزر ساروهان وجزر مينتيز(الدوديكانيز) يمكن أيضًا تسمية المجموعات الثلاث الأخيرة من الجزر باسم "جزر بحر إيجة الشرقية"[18]. تقع بعض الجزر على مسافة أميال قليلة من الشاطئ مثل جزيرة طاشوز التي تقع في أقصي الطرف الشمالي من بحر إيجة وتبعد حوالي 7 كم من الشاطئ الأوروبي[19]؛ مما أدَّى إلى تطويق ساحل تركيا في بحر إيجة إلى حد مفرط بالجزر اليونانية والبحار الإقليمية المجاورة لها، بالنظر إلى قرب الجزر اليونانية من البر الرئيس لتركيا، بالإضافة إلى التكوين الاستثنائي للبحر، فإن بحر إيجة يشكِّل ظرفًا خاصًّا لأغراض ترسيم الحدود البحرية نظرًا لجغرافيته المعقَّدة وهيكله الفريد.[20]

تُعتبر جزر بحر إيجة ذات أهمية عسكرية واقتصادية؛ فهي تحمي المضايق التركية وتدافع عنها لقربها منها، وتلعب دورًا مهمًّا في الدفاع عن السواحل اليونانية، فهي توفر العمق الإستراتيجي بسبب موقعها الجغرافي، ويحتوي بحر إيجة على ثروة سمكية كبيرة خصوصًا سمك التونة، بالإضافة إلى ثروات مختلفة من بترول وغاز ومعادن في جرفه القاري، ويعتبر ممرًّا يربط البحر الأسود بالبحر المتوسط والمناطق الساحلية ذات نشاط سياحي كبير، ويعتبر أهم الطرق البحرية في النقل والتجارة الدولية[21].

ثالثًا– جذور النزاع التركي / اليوناني على سيادة جزر بحر إيجة:

استولت الدولة العثمانية على بعض جزر بحر إيجة خلال حروب السلطان محمد الفاتح(1451 –1481م) بعد أن كانت هذه الجزر تخضع لبيزنطة وفينيسيا، وبعد اتساع رقعة الدولة العثمانية سيطرت على بقية الجزر الأخرى حتى أصبح بحرًا عثمانيًّا، واستمرت السيطرة العثمانية عليها حتى الرُّبع الأخير من القرن الثامن عشر، إلى أن تمكَّن الرُّوس في 1775م من احتلال بعض هذه الجزر بتحريض من اليونان، كما أقامت بريطانيا قاعدة لها على مدخل الدردنيل.[22]

ومع استقلال اليونان، بدأت محاولات لَمْلمَة الكيان اليوناني، الأمر الذي عدَّه العثمانيون محاولة يونانية للتوسع على حسابهم؛ وكان من نتيجة تدمير الأسطول العثماني خلال حرب القِرم 1854، ونتيجة لعدم وجود قوة كافية للدفاع عن السواحل والجزر في بحر إيجة؛ فقد تمكَّنت اليونان من تطويق تلك الجزر[23]، وفرضت سيادتها عليها، والمتمثلة في: سبوراد الشمالية، سيكلاديز، كريت، بينما ظلت جزر بحر إيجة الشرقية وجزر منطقة المضايق(سوماتراك، توكسيادا، بوزكادا، ليمنوس، تافرن) وجزر صاروخان(ميتلان، خيوس، ساموس، نيكاديا) وجزر الدوديكانيز(12 جزيرة منها: ستمباليا، رودس، كالكى، سكاربونتو، ليروس، باتموس، ليسبوس، شيمى، إيكوس) ظلت تحت سيادة الدولة العثمانية حتى بعد الحرب العالمية الأولى[24].

وفى 1864، تنازلت بريطانيا عن العديد من جزر أيونيون Ionion جنوب بحر إيجة لمصلحة اليونان[25]. ووفقًا لقرار مؤتمر برلين 1878 تنازلت الدولة العثمانية – على مضض – في 1881 عن منطقة ثيسالى Thessaly وأجزاء من جزيرة إيبروس Eprius لليونان[26].

وفى القرن العشرين، وتحديدًا في29 سبتمبر 1911 هاجمت السفن الإيطالية الأراضي العثمانية شرق البحر المتوسط، فاحتل الجنود الطليان شواطئ طرابلس وجزر الدوديكانيز للسيطرة على الاتصالات بين تركيا وليبيا[27]. وفى 1912 تألَّف تحالف دول البلقان من صربيا، وبلغاريا، والجبل الأسود، واليونان، وشنَّ هذا التحالف هجومًا مسلحًا ضد الدولة العثمانية؛ مما أدَّى إلى انسحابها من جزر شرق بحر إيجة والجزء الأكبر من شبه جزيرة البلقان، وهي مناطق يسكنها اليونانيون بشكل أساس[28]. وبناءً عليه احتلت اليونان منطقة المضايق، وجزر صاروخان، ما عدا كلا من جزر كيون، أنتيبزارا، خورسيت، بينما كانت جزر الدوديكانيز لا تزال تحت السيادة الإيطالية[29].

وفى بداية حرب البلقان لم تعطِ كلٌّ من اليونان وتركيا اهتمامًا كبيرًا لمصير

جزر بحر إيجة، فنجد أن تِعداد الحامية التركية في خيوس بلغ أربعة آلاف فقط، وفى ساموثريس بلغ ستة فقط[30]، كما اقتصرت عمليات الأسطول اليوناني في بداية الحرب البلقانية على منطقة شمال بحر إيجة بالقرب من مسرح القتال في مقدونيا، وفى 26 أكتوبر 1912 استولى الأسطول اليوناني على جزيرة ليمنوس، فاتخذها مركزًا لقيادة عملياته ضد الدولة العثمانية؛ حيث وفَّرت الجزيرة قاعدة ممتازة لهذه العمليات[31]، ونتيجة لهذه الحروب أُجبرت الدولة العثمانية على عقد اتفاقية مع كلٍّ من بلغاريا، واليونان، وصربيا في لندن في 30 مايو 1913 ، التي تنازلت بموجبها عن جزيرة كريت لليونان، مع منح الدول الكبرى(بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، المجر، روسيا) الحق في تحديد ملكية الجزر التي احتلتها اليونان في بحر إيجة خلال الحرب.[32] خاصة جزر إيجة الشرقية وهي ليمنوس، وساموثريس، وليسفوس(ميتيليني)، وخيوس، وساموس، وإيكاريا(نيكاريا).[33]

وعلى أثر دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول الوسط(ألمانيا، إمبراطورية النمسا/ المجر، بلغاريا) انضمت اليونان إلى جانب دول الوفاق بريطانيا، فرنسا، روسيا القيصرية، ولكن مع اندلاع الحرب تراجعت قضية جزر بحر إيجة إلى خلفية الأحداث[34].

وبعد هزيمة دول الوسط في الحرب العالمية الأولى لم تحسم دول الوفاق مصير الدولة العثمانية في مؤتمر الصلح في باريس، ولكن رئيس الوزراء اليوناني "فينزيلوس" Venizelos لمس دعمًا كبيرًا لمطالب اليونان الإقليمية في المؤتمر[35]؛ لذلك عادت دول الوفاق لعقد مؤتمر يختص بالدولة العثمانية في مدينة سان ريمو في إيطاليا في الفترة من 18 إلى 24 أبريل 1920، وكان الهدف الأساس منه وضع الاتفاقية مع الدولة العثمانية، وقد تم إبلاغ الوفد التركي بهذه الشروط، لكنه رأى فيها شروطًا مُجحفة، فحاول التخفيف منها دون جدوى، فرضخ لها وتم التوقيع عليها في 10 أغسطس 1920(والمؤلَّفة من 433 مادة) رسمت الاتفاقية بداية من المادة(27)

وحتى النهاية الحدودَ الجديدة لتركيا[36].

وأهم ما تضمَّنته بنود هذه الاتفاقية فيما يخصُّ الصراع التركي – اليوناني على جزر بحر إيجة:

- إعطاء اليونان جزر الدوديكانيز، باستثناء جزيرتي رودس وكاستلوريزو Castellorizo اللتين تم منحهما لإيطاليا.
- حُدد وضع المضائق التركية(الدردنيل والبوسفور) بجعلهما منطقة منزوعة السلاح، وتشرف عليهما لجنة دولية[37].

رفض المجلس الوطني التركي الكبير في أنقرة الاتفاقية، واعتبر موقِّعيها خونة[38]، كذلك لم يتم التصديق على المعاهدة من قِبل أي دولة وقَّعت عليها، باستثناء اليونان؛ وبذلك أُعتبرت المعاهدة غير سارية على الصعيد الدولي[39].

بذل الوفد التركي جهودًا مكثَّفة في لوزان للحيلولة دون أن تصبح الجزر في بحر إيجة والبحر المتوسط تهديدًا لأمن تركيا، فصرح عصمت باشا اينونو وزير خارجية تركيا(1920 –1924 م) في بيانه أمام اللجنة الأولى في 25(نوفمبر) 1922(شمشير، 2014) بما يأتي:

- جزر البحر المتوسط، وبحر إيجة التي تعتمد جغرافيًّا وتعتمد على الأناضول، ذات أهمية كبيرة لسلام وأمن الأناضول.
- يجب أن تكون الجزر الصغيرة داخل المياه الإقليمية التركية تحت سيادة تركيا من أجل أمن الأناضول.
- أما بالنسبة للجزر الكبيرة جوكسيادا، Gökçeada وبوزكادا Bozcaada، التي تم التنازل عنها في الأصل لتركيا بموجب معاهدة لندن في 30 مايو 1913 وقرار القوى الكبرى في 14 فبراير 1914؛ فكانت تحت الاحتلال اليوناني في

ذلك الوقت[40].

- يجب نزع السلاح من جزر ليمنوس، وليسبوس، وخيوس، وساموس، وإكيريا، التي تنازلت عنها القوى الكبرى لليونان من قبل "من أجل السلام العام"، ولا ينبغي إنشاء قواعد بحريَّة وجويَّة على هذه الجزر، وينبغي ألا تكون هناك قوات عسكرية غير عسكر الدرك لضمان الأمن.[41]

طلب عصمت باشا أيضًا نقل جزيرة مايس إلى السيادة التركية، التي كانت قد تركت تحت الحكم التركي بقرار القوى العظمى في 8 مارس 1923م، لكنها كانت تحت الاحتلال الإيطالي في ذلك الوقت، ومع ذلك نتيجة لتصرف بريطانيا وفرنسا جنبًا إلى جنب مع إيطاليا، ظلت مايس تحت السيطرة الإيطالية، لكن الممثل الإيطالي في الرسالة التي أرسلها إلى عصمت باشا، وعدَ بأن إيطاليا لن تستخدم الجزيرة كقاعدة عسكرية أو بحريّة[42].

أصبحت معاهدة لوزان للسلام(المواد 12 و15 و16) هي الوثيقة السياسية والقانونية الأكثر شمولًا التي تحدد الانتماء والمستقبل والوضع القانوني لهذه الجزر، فقد تركت هذه الجزر بشكل مشروط للسيادة اليونانية، وقد تم نزع سلاحها بشكل أساسي بموجب قرار القوى الكبرى الصادر في 14 فبراير 1914، وفي لوزان خضعت جزر بحر إيجة لمستويات مختلفة من نزع السلاح؛ حيث تم نزع سلاح الجزر المجاورة لسواحل الأناضول(ليسبوس وخيوس وساموس وإكيريا) من أجل ضمان "استمرارية السلام"[43]، وقد اعتبر مصطفى كمال أتاتورك أن اتفاقية لوزان نصر دبلوماسي لا مثيل له في تاريخ الدولة العثمانية[44].

لعبت معاهدة مونترو – وهي وثيقة دولية – دورًا مهمًّا في الحفاظ على السلام والأمن في البحر الأسود والحفاظ على الاستقرار النسبي والتوازن في بحر إيجة وشرق البحر المتوسط[45]، في الفترة نفسها مهَّدت معاهدة مونترو الطريق لتركيا

للحفاظ على حيادها في الحرب العالمية الثانية.[46]

ومع انسحاب الحكومة اليونانية إلى جزيرة كريت في أواخر أبريل 1941 قبل اندفاع القوات الألمانية إليها، وصلت معلومة إلى حكومة اليونان في المنفى تفيد بأن جزر بحر إيجة اليونانية قد أصبحت ورقة مساومة في محاولات الحلفاء والألمان: إما إدخال تركيا الحرب أو إبعادها؛ مما أثار التساؤلات بشأن التزام تركيا بالوضع القائم في بحر إيجة الذي أنشأته اتفاقية لوزان[47]، ولكن مع اندفاع قوات هتلر تجاه شرق أوروبا احتلت ألمانيا جزيرة كريت، وجزر بحر إيجة 1941م[48]، ومع استمرار الحرب ناقش تشرشل رئيس الوزراء البريطاني، وروزفلت الرئيس الأمريكي الوضع في شرق البحر المتوسط، وذلك في 24 أغسطس 1943م، ورأى تشرشل بأن استسلام إيطاليا سيسمح للحلفاء بغزو جزر الدوديكانيز في بحر إيجة وتحويل الحاميات الإيطالية ضد الألمان، واعتقد أنه يمكن الاستيلاء عليها بسهولة، وأن ذلك سيمهِّد الطريق لشن هجوم على قوات المحور في البلقان؛ لذا هاجم البريطانيون جزيرة رودس في سبتمبر من العام نفسه[49].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وضمن تسويات هذه الحرب تم انتزاع جزر الدوديكانيز من إيطاليا، ومُنحت لليونان بموافقة تركية 1947م[50] ورأى اليونانيون أن موافقة الأتراك على هذه الخطوة لم يكن من قبيل الشَّهامة أو الكرم بقدر ما كان انعكاسًا للواقع[51].

نتيجة لكل تلك الأحداث أصبحت اليونان مسيطرة على أغلب جزر بحر إيجة، بما فيها معظم جزر بحر إيجة الشرقية التي تُسمى جزر منطقة المضايق (باستثناء جزر: بوزكادا، غوكسيادا، تافزان) بالإضافة إلى جزر صاروخان والدوديكانيز التي يبعد بعضها أميالًا قليلة عن الشواطئ التركية، ومن جهة أخرى حصلت تركيا على مِلكية بعض الجزر وهي: غوكسيادا، يوزكادا، تافزان التي تقع في فمّ مضيق الدردنيل، كما حصلت على جزر أخرى صغيرة تقع ضمن مسافة ثلاثة

أميال بحريّة عن الشواطئ التركية[52].

- أسفرت هذه الأوضاع التي رسختها تسويات الحرب العالمية الثانية عن العديد من المشكلات بين تركيا واليونان، فيما يتعلق بترسيم الحدود البحريَّة بينهما في بحر إيجة، ومن الممكن سرد هذه الخلافات المتعلقة ببحر إيجة على النحو الآتي:
- مدى وتعيين مناطق البحر الإقليمي.
- مدى اتساع المجال الجوي اليوناني والقضايا المتعلقة بخدمات الحركة الجوية.
- تعيين حدود الجرف القاري.
- وضع جزر بحر إيجة الشرقية منزوعة السلاح.
- السيادة على بعض الجزر والجزر الصغيرة والصخور.[53]

وسيقتصر حديثنا في هذا البحث على قضية الجرف القاري، وكانت الحكومة اليونانية ترى أنه ليس ثمة مشكلة أخرى غير الجرف القاري في بحر إيجة، بينما أصرَّت تركيا على أن جميع النِّزاعات في بحر إيجة بين الدولتين مرتبطة معًا، ويجب التعامل معها من أجل الحصول على حل قوي وطويل الأمد لكلٍّ منهما[54].

رابعًا – الجرف القاري كمفهوم قانوني:

ليس هناك دولة لم تترك مناسبة إلا وتطالب بحقوقها على قاع البحر وما تحت القاع للاستفادة من الموارد الطبيعية الموجودة فيه، ومع هذا فإن الدول كانت في الوقت نفسه تراعي عدم تعارض مطالبها مع حقوق حريَّة الملاحة الدولية ولا مع المصالح المعقولة للدول الأخرى، وقد كان هذا النظام يلاقى قبولًا بين معظم الدول، بل إنه كان محلاً لبعض الاتفاقيات[55].

على أن أهمية الثروات المعدنية لقاع البحار والمحيطات المجاورة لشواطئ

الدول الساحلية، قد بدأت في الظهور في النصف الأول من القرن العشرين على أثر التقدم العلمي لعلوم البحار، وإن ظلَّ الاستغلال قاصرًا على المناطق القريبة من الشاطئ، حيث تعتمد المنشآت والأجهزة المستخدمة في استغلال القاع على اليابس المجاور للبحر في كثير من مراحل أعماله، الأمر الذي دعا إلى حماية هذه الثروات[56].

لم يكن هناك أي تعريف علمي أو قانوني لمفهوم الجرف القاري في بداية القرن العشرين، وكان أول نطق للجرف القاري قد حدث بعد الحرب العالمية الثانية، حين أصدر رئيس الولايات المتحدة آنذاك(هاري ترومان) Harry S. Truman في 28 سبتمبر 1945،[57] بيانًا أعلن فيه أن حكومة الولايات المتحدة "تنظر إلى الموارد الطبيعية في باطن الأرض وقاع البحر في الجرف القاري تحت أعالي البحار، ولكنها متاخمة لسواحل الولايات المتحدة على أنها ملك الولايات المتحدة، وتخضع لولايتها القضائية وسيطرتها"، تم توضيح الجرف القاري بشكل أكبر من خلال بيان صحفي صادر عن الحكومة ينصُّ على أن "الأرض المغمورة بشكل عام والمتاخمة للقارة والتي يحكمها ما لا يزيد عن 100 قامة(200 متر) من المياه بمثابة الجرف القاري " نظرًا لأهمية هذا الامتداد وما يحتويه من مناجم بترولية ومعادن أخرى.[58]

وبعد صدور هذا البيان من الولايات المتحدة الأمريكية لم تقم أي دولة بالاحتجاج عليه أو استنكاره، بل على العكس وجد البيان ترحيبًا من معظم الدول، فعملت على اقتفاء أثر الولايات المتحدة في تكييف وضع جروفها القارية.[59]

- حاول مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار الذي عُقد في عام 1958 بجنيف جنبًا إلى جنب مع قضايا أخرى من قانون البحار صياغة تعريف قانوني متَّفق عليه للجرف القاري، تقدم المادة 1 من اتفاقية جنيف للجرف القاري لعام 1958 التعريف على النحو الآتي: يستخدم مصطلح "الجرف القاري" للإشارة إلى:

- قاع البحر وباطن الأرض في المناطق المغمورة المتاخمة للساحل، ولكن خارج منطقة البحر الإقليمي، على عمق 200 متر أو أبعد من ذلك الحد، حيث يسمح عمق المياه المجاورة باستغلال الموارد الطبيعية للمناطق المذكورة.
- قاع البحر وباطن أرضه في المناطق المغمورة المماثلة المتاخمة لسواحل الجزر.

كذلك اقترحت المادة 2 من اتفاقية جنيف أن للدول هذا الحق بحكم القانون:

1) تمارس الدولة الساحلية الحقوق السيادية على الجرف القاري بغرض استكشافها واستثمار مواردها الطبيعية.

2) الحقوق المشار إليها في الفقرة 1 من هذه المادة حصرية، بمعنى أنه إذا لم تستكشف الدولة الساحلية الجرف القاري أو تستغل مواردها الطبيعية، فلا يجوز لأي شخص القيام بهذه الأنشطة أو المطالبة بالجرف القاري، دون موافقة صريحة من الدولة الساحلية.

بالإضافة إلى ذلك– وفيما يتعلق بالدول المجاورة– نصت الاتفاقية في المادة 6 على أنه:

- عندما يكون الجرف القاري نفسه متاخمًا لأراضي دولتين أو أكثر تكون سواحلهما متقابلة، فإن حدود الجرف القاري التي تخصُّ تلك الدول تتحدد بالاتفاق بينهما، وفي حالة عدم وجود اتفاق، وما لم يكن هناك ما يبرر خطا حدوديا آخر بظروف خاصة فإن الحدود هي خط الوسط، حيث تكون كل نقطة منها على مسافة متساوية من أقرب نقاط خطوط الأساس التي يُقاس منها عرض البحر الإقليمي لكل دولة.
- عندما يكون الجرف القاري نفسه متاخمًا لأراضي دولتين متجاورتين يتم تحديد حدود الجرف القاري باتفاق بينهما، وفي حالة عدم وجود اتفاق، وما لم يكن هناك ما يبرر خطا حدوديا آخر بظروف خاصة، يتم تحديد الحدود من خلال تطبيق

مبدأ تساوي المسافة من أقرب نقاط خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي لكل دولة.

هذه المواد مهمَّة؛ لأنها تشير إلى ثلاثة عناصر في حالة وجود تعارض في تعيين حدود الجرف القاري:

أولاً: حد تم تسويته باتفاق.

ثانيًا: حدود مرسومة باستخدام خط الوسط أو مبدأ تساوي المسافة.

ثالثًا: في حالات الظروف الخاصة.

لقد كان حجم الادعاءات التي تم تقديمها في المناطق البحرية كبيرًا لدرجة أنها أثارت قلقًا لمعظم الدول في المجتمع الدولي، فعلى حد تعبير الرئيس الامريكي ليندون جونسون(1963– 1969م) "سباق للاستيلاء للاحتفاظ بالأراضي تحت أعالي البحار".[60]

بدأ الشعور بالحاجة إلى تعريف قانوني متَّفق عليه دوليًّا لتعيين حدود الجرف القاري في العديد من الدوائر الدولية، وكذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، وكان من الضروري التغلُّب على النقاط الغامضة والشكوك المتعلقة بتعريف الحدود الخارجية للجرف الوارد في اتفاقية جنيف بشأن الجرف القاري لعام 1958، وتمشيًا مع هذه الاعتبارات، وفي نهاية مؤتمر البحار تم تقديم تعريفٍ أكثر دقة، وطرقًا معدلة لترسيم الحدود، تضمنت المادة 76(1) من اتفاقية قانون البحار لعام 1982 التعريف الجديد للجرف القاري:

"يتألف الجرف القاري للدولة الساحلية من قاع البحار وباطن أرضها من المناطق المغمورة التي تمتد إلى ما وراء بحرها الإقليمي في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليمها البري إلى الحافة الخارجية للحافة القارية، أو على مسافة 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يتم منها قياس عرض البحر الإقليمي؛ حيث لا تمتد

الحافة الخارجية للحافة القارية حتى تلك المسافة" يتأثر تعيين حدود الجرف القاري بين الدول ذات السواحل المقابلة أو المتاخمة باتفاق على أساس القانون الدولي، على النحو المشار إليه في المادة 38 من النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية من أجل تحقيق حلٍّ عادل؛ لذلك تم التخلي عن الأحكام الأكثر تفصيلاً للمادة 6 من اتفاقية 1958 لإصدار تعليمات غامضة للقضاة لتحقيق حلٍّ عادل، ذكرت محكمة العدل الدولية في إحدى القضايا ذات الصلة أن "المبادئ والقواعد المطبقة على تعيين مناطق الجرف القاري هي تلك المناسبة لتحقيق نتيجة عادلة". وبالتالي أصبح مبدأ الإنصاف أكثر أهمية فيما يتعلق بالمسافة المتساوية وأي طريقة أخرى لترسيم الحدود.[61]

خامسًا: النزاع التركي – اليوناني على الجرف القاري " جذوره وتطوره":

أحدث النزاع بين اليونان وتركيا حول الجرف القاري إخلالًا بالتوازن العام للحقوق والمصالح المشتركة في بحر إيجة، على الرغم من أن معاهدة لوزان لعام 1923 كانت تهدف إلى تأكيد هذا التوازن، وقد ظهرت التوترات بين تركيا واليونان على حقوق السيادة في بحر إيجة، خاصة مع الطفرة الهائلة في مجال التكنولوجيا لإجراء البحوث في قاع البحر للاستفادة من موارده الاقتصادية، على أثر اكتشاف النفط والغاز في قاع بحر إيجة[62].

ظهرت معالم هذا النزاع مع أول تحرك في عام 1963؛ حيث أجرت اليونان أعمال بحث، ومنحت تراخيص استكشاف في بحر إيجة خارج مياهها الإقليمية في باطن الأرض حول جزر رودوس وكاراباثوس في جنوب بحر إيجة، ثم في عام 1969 فصاعدًا انتشرت أنشطة الاستكشاف والاستغلال اليونانية إلى المناطق البحرية في شمال وشرق بحر إيجة[63].

في عام 1970م تم منح مجموعة من شركات التنقيب برئاسة شركة "أوشيانيك للاستكشاف""Oceanic Company Exploration " ترخيصًا من

الحكومة اليونانية للبحث عن النفط في بحر إيجة الشمالي على مساحة 1,5 مليون فدان من الجرف القاري الممتد من الحدود البرية اليونانية التركية في الشرق، وأثناء إجراء حفر استكشافي في أكتوبر 1971 قبالة الساحل الشرقي لجزيرة ثاسوس، أُكتُشِف حقلٌ للنفط، ثم توصلت الشركة قبالة الساحل الغربي لجزيرة ثاسوس في ديسمبر 1972 مستودعًا للغاز الطبيعي بكميات كبيرة، وفى يناير 1974 أُكتُشِف نفطٌ ذو نوعية جيدة، وفى 14 فبراير 1974 أعلن وزير الصناعة اليوناني أن العائد اليومي المتوقع للبئر كان في حدود 10,000 برميل من الخام و40 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وفى 16 أبريل 1974 أعلنت الشركة أن الإنتاج اليومي المتوقع من أحدث اكتشاف لها كان أكثر من 8000 برميل من النفط الخام، والتي تغطى ما يقرب من 9% من الاحتياطات السنوية لليونان، و علي الرغم من أن معدل الإنتاج لم يكن مذهلًا، فإنه عزز الآمال اليونانية في اكتشافات أخرى قد تخفف من العبء السنوي للاقتصاد اليوناني([64]).

لم تبدِ حكومة أنقرة ردود أفعال فورية، وبدأت الأنشطة الزلزالية الأولى في بحر إيجة من جانب تركيا في عام 1968، واستجابة للأنشطة اليونانية المكثَّفة في المنطقة قررت تركيا في عام 1973 – تزامنًا مع ارتفاع حاد في أسعار النفط بسبب الحظر النفطي العربي[(65)]– منح تراخيص لشركة البترول الحكومية التركية "تباو"(TPAO) وتم نشر قرار حكومي في هذا الصدد في الصحيفة الرسمية التركية يمنح شركة TPAO الحق في تنفيذ أنشطة التنقيب عن البترول في 27 منطقة في الجرف القاري لبحر إيجة.[(66)] وحددت الخريطة المصاحبة للإعلان الخط الحدودي غرب ما تعتبره اليونان جزءًا من جرفها القاري[(67)] علاوة على ذلك، مُنحت تصاريح أخرى في جنوب بحر إيجة إلى الشمال والشمال الغربي لجزر نيكاريا، ودوديكانيز بما في ذلك غرب وشرق رودس، وتستند حجة تركيا الرئيسة على افتراض أن جزءًا كبيرًا من بحر إيجة هو امتداد لكتلة أراضي الأناضول، وأن جزر بحر إيجة الشرقية لا

تمتلك رفوفًا خاصة بها، وفي مايو 1974 وفبراير 1976، وضعت تركيا هذا القرار موضع التنفيذ من خلال إرسال سفن المسح لإجراء الاختبارات المغناطيسية والزلزالية على طول الحدود الغربية لمناطق الامتياز[68].

سرعان ما بدأت اليونان في التساؤل عن صلاحية التصاريح الصادرة عن الحكومة التركية، واحتفظت بالحقوق السيادية لليونان على الجرف القاري للجزر؛ بغرض الاستكشاف والاستغلال منذ هذه اللحظة فصاعدًا، نشأت التوترات تدريجيًّا بين دولتَي بحر إيجة، اتهمت وزارة الخارجية اليونانية على الفور السياسة التركية، ووصفتها بأنها لا تحترم الحقوق السيادية لليونان فيما يتعلق بالجرف القاري للجزر، التي تضمنتها اتفاقية جنيف لعام 1958 بشأن الجرف القاري، التي صدَّقت عليها اليونان عام 1972.[69]

تقدَّمت الحكومة اليونانية بمذكرة إلى الحكومة التركية في 7 فبراير 1974 تؤكِّد أن "المناطق التي يغطيها الترخيص المذكور هي الجرف القاري اليوناني. وبالتالي فإن رخصة الاستكشاف هذه غير صالحة"، وبناءً على ذلك ردَّت الحكومة التركية في 27 فبراير بأن "الأراضي الممتدة غربًا تشكِّل الجرف القاري لتركيا؛ لأنها امتداد طبيعي للأناضول، وأن الجزر القريبة من السواحل التركية تقع أيضًا داخل الدولة التركية". نتيجة لهذه التطورات، ظهرت مشكلة الجرف القاري بين تركيا واليونان[70].

اتسمت الفترة ما بين 7 فبراير 1974 و9 أغسطس 1976 بتوتر متصاعد، نتج عنه محاولات دبلوماسية مكثَّفة، سعت إلى تحسين الأوضاع لكنها وصلت إلى طريق مسدود.[71] ففي 29 مايو 1974م أعلنت الحكومة التركية إبحار السفينة "كاندارلى" Candarly – وهي سفينة مسح – إلى بحر إيجة لإجراء دراسات الاستكشاف، يرافقها أسطول صغير مكوَّن من 32 سفينة حربية إلى المناطق التي منحتها فيها الحكومة التركية امتيازات التنقيب عن المعادن[72] تأكيدًا للمصالح التركية في قاع بحر إيجة[73] وقد شمل البحث بعض مساحات من الجرف القاري التي اعتبرتها

اليونان ضمن حدودها، فاحتجَّت على ذلك في مذكرة بتاريخ 14 يونيه 1974، إلا أن الحكومة التركية رفضت احتجاجات حكومة أثينا، وأعادت اقتراحها الخاص بالمفاوضات الثنائية في مذكرة بتاريخ 4 يوليه 1974.[74] ثم منحت أنقرة استكشافات إضافية، وأعلنت أنها ستواصل التنقيب قبل الحفر.[75] ورفضت تركيا قبول الاحتجاجات اليونانية مرة أخرى في 16 سبتمبر 1974 وكررت اقتراح المفاوضات الثنائية[76].

أدَّت التوترات المتصاعدة في صيف عام 1974 إلى تصلُّب مواقف الحكومتين، وبالتتابع ظهرت القضايا الجديدة المتعلِّقة ببحر إيجة في المقدمة. وفي أعقاب تقدُّم تركيا في منتصف أغسطس في قبرص، بدأت اليونان في تحصين جزرها قبالة الساحل التركي؛ خوفًا من غزو تركي محتمل لجزيرة أو أكثر، بدا أن اليونان بإجراءاتها الدفاعية تنتهك معاهدة لوزان(1923) ومعاهدة باريس(1947) التي منعت عسكرة بحر إيجة وجزر دوديكانيسيا المواجهة للساحل التركي مباشرة، لكن اليونان لم تجد أي ملاذ آخر غير تأمين هذه الجزر جزئيًّا في ضوء التصريحات التي أدلى بها المسئولون الأتراك، وعلى سبيل المثال صرَّح رئيس الوزراء التركي إرماك في 13 يناير 1975: " نصف بحر إيجة لنا، ليعلمَ العالمُ أجمع أن الأمر كذلك.. نعرف كيف نسحق رءوس أعدائنا عندما تتعرض هيبة وكرامة ومصالح الأمة التركية للهجوم». وبعد ستة أيام من هذا التصريح العنيف، نقلت صحيفة "جمهوريت" إحدى صحف إسطنبول البارزة عن وزير خارجية تركيا قوله: «السياسة التي تتبعها تركيا المتنامية لحماية مصالحها في بحر إيجة يجب أن تكون مختلفة عن سياسة تركيا قبل 50 عامًا... تركيا ليست تركيا عام 1923 بعد معاهدة لوزان، إنها تركيا المتنامية» كما أعلن رئيس الوزراء سليمان ديميريل في مقابلة مع صحيفة "باريس ماتش"(5 يوليه 1975): «انظروا إلى الخريطة، حتى الآونة الأخيرة، كانت جزر بحر إيجة دائمًا مملوكة لمن يمتلكون الأناضول».[77]

انخرطت الدولتان المتجاورتان في سلسلة من المحادثات واللقاءات، ففي هذه

الفترة تم تبادل إحدى وعشرين مذكرة شفوية بين اليونان وتركيا، وعُقدت اجتماعات على مستوى رئاسة الوزراء ووزراء الخارجية، ففي يناير 1975 اقترحت الحكومة اليونانية رفع الخلاف القائم بين الدولتين إلى محكمة العدل الدولية، على أنها رأت أنه من الأفضل أن تعقد الدولتان اتفاقًا خاصًّا يُرفع النزاع بموجبه إلى محكمة العدل الدولية. وقد أجابت تركيا في الشهر التالي على هذا الاقتراح بأنها من حيث المبدأ تنظر بعين الاعتبار لاقتراح إحالة الخلاف إلى المحكمة، إلا أنها رأت إعطاء الأولوية لإجراء مفاوضات بين الدولتين، واقترحت إجراء محادثات على مستوى وزراء الخارجية، وبالفعل وافقت اليونان على إجراء المحادثات لوضع مشروع الاتفاق الخاص.[78]

ونتيجة لذلك اجتمع في روما وزيرا خارجية اليونان وتركيا في 17–19 مايو 1975؛ حيث قدَّم الجانب اليوناني مسودَّة نص "اتفاقية خاصة" للنظر فيها والتفاوض بشأنها، وطرحت تركيا النظر في خطة "الاستغلال المشترك"، بالإضافة إلى وضع خريطة جيومورفولوجية لقاع بحر إيجة من أجل وضع معايير أساسية يمكن تطبيقها على ترسيم حدود الجرف القاري بين اليونان وتركيا، وفي نهاية الاجتماع، جاء في البيان المشترك الصادر أنه "تمت مناقشة القضايا المتعلقة بالجرف القاري لبحر إيجة، وتم إجراء دراسة أولية لنص الاتفاقية الخاصة لرفع القضية إلى محكمة العدل الدولية"[79]. بعد هذا الاجتماع مباشرة، التقى رئيس الوزراء اليوناني "كوستاس كارامانليس" ورئيس الوزراء التركي "سليمان ديميريل" Süleyman Demirel في 31 مايو 1975 في بروكسل، وبعد هذا الاجتماع أصدرا بيانًا مشتركًا في اجتماع قمَّة الناتو، مفاده أنه يمكن حل المشاكل بين الدولتين بشكل ودّى، ومن خلال المفاوضات وضعا برنامجًا لاجتماع مندوبي الحكومتين في المستقبل، وكذلك لاجتماع الخبراء بالنسبة لموضوع الجرف القاري، ومع ذلك، وعلى الرغم من استمرار المفاوضات الثنائية؛ أشار البيان أيضًا إلى الإحالة لمحكمة العدل الدولية.[80] وأكدت الحكومة التركية مرة أخرى أن أفضل طريقة للتغلب على هذه المشاكل وحل الخلافات هي من

خلال المفاوضات الثنائية، وأن الاتفاق العادل يجب أن يقوم على مبادئ مُنصفة[81]، وكان "سليمان ديميريل" يرى أن قضية الحدود هي قضية سياسية أكثر منها قضية قانونية، وبالتالي فهي قابلة للمساومة، وأن الأتراك – في الوقت نفسه – بمقدورهم صياغة حججٍ قانونية معقولة تدعِّم موقفهم.[82]

هُوجم "ديميريل" على الفور من قِبل المعارضة لرضوخه لليونانيين، على حد زعمه[83]، وتحت ضغط المعارضة تخلَّت حكومة "ديميريل" عن فكرة الفصل في الصراع، واختارت سياسة خارجية أكثر حزمًا[84]؛ ولذلك قررت الحكومة التركية – ومن خلال مذكرة في 30 سبتمبر 1975 – ما سبق أن أبدته في اجتماع روما، ويتلخص في أنه ليس من مصلحة الدولتين إحالة النزاع إلى المحكمة قبل إجراء مفاوضات بنَّاءة، كما أن المفاوضات لرسم الحدود يجب أن تسير جنبًا إلى جنب، مع تحضير الاتفاق الخاص برفع النزاع إلى المحكمة، وأن يُتفق أيضًا على أن تُحال للمحكمة النقاط – فقط – التي تعجز الدولتان عن تسويتها بالمفاوضات، على أن اليونان أشارت إلى أنه في اجتماع بروكسل اتُّفق على إحالة الموضوع – رسميًّا – إلى المحكمة أولاً، وفى الوقت نفسه لم يُستبعد في هذا الاجتماع إجراء محادثات بعد ذلك، ولكن تركيا أنكرت بتاريخ 18 نوفمبر 1975 هذا الادعاء وطلبت من حكومة أثينا إجراء محادثات بنَّاءة لتسوية النزاع، وفى الوقت نفسه اقترحت تحديد النقاط القانونية التي يمكن تقديمها إلى المحكمة إذا لزم الأمر[85].

اجتماعات الخبراء في بِرن:

في ظل هذه الظروف عُقد أول اجتماع للخبراء بين اليونان وتركيا في مدينه برن Bern العاصمة السويسرية في الفترة من 31 يناير إلى 2 فبراير 1976، على الرغم من أن الاجتماع أتاح لكلا الجانبين فرصة توضيح وإعلان مواقفهما، فإنه لم يتم إحراز أي تقدم في الاجتماع، وقد جادل الجانب التركي بشكل أساسي في الاجتماع

بأنه يجب أولاً على الأطراف التوصل إلى اتفاق مبدئي بعدم تمديد مياههم الإقليمية إلى ما بعد حدود المعمول بها في ذلك الوقت(6 أميال) كشرط "لا غنى عنه"، وقد أكَّد على ضرورة الحفاظ على التوازن الذي أنشأته معاهدة لوزان في بحر إيجة، فضلاً عن ذلك فقد شدَّد على ضرورة تعريف بحر إيجة بما يتماشى مع المفاهيم الجيوفيزيائية والجيولوجية، علاوة على ذلك صرَّحت تركيا بأنها لم تكن طرفًا في اتفاقية جنيف لعام 1958 بشأن الجرف القاري، وبالتالي فهي ليست مُلزمةً بها[86].

وقد حرص الأتراك لذلك على تحديد مجموعة المبادئ التي يجب اعتمادها في المراسلات الثنائية مع اليونان، ومن أهمها:

1) بحر إيجة، هو بحر مشترك بين تركيا واليونان.
2) يجب على كلا البلدين احترام الحقوق المشروعة والمصالح الحيوية لبعضهما البعض.
3) لا ينبغي المساس بهذه الحريات في أعالي البحار والمجال الجوي فوقها.
4) يجب أن يقوم أي استحواذ على مناطق بحرية جديدة على أساس الموافقة المتبادلة بين الطرفين، ويجب أن يكون عادلاً ومنصفًا.[87]

من ناحية أخرى، جادل الجانب اليوناني بأنه من حقه توسيع بحره الإقليمي إلى 12 ميلاً بحريًّا، ولن يتخلَّى عن هذا الحق الذي تقرر بموجب مؤتمر قانون البحار بالإجماع، علاوة على ذلك أكَّدت اليونان على الوحدة الإقليمية والسياسية لدولتها، وأن لكل جزيرة جرفها القاري الخاص بها، وقد اقترحت اليونان أن يكون الخط الفاصل للجرف القاري في بحر إيجة خطًّا متوسطًا بين الجزر اليونانية والبر الرئيس التركي، كما رفض الجانب اليوناني الأطروحات الجيولوجية بحجة أن النزاع كان ذا طابع قانوني، أما بالنسبة لعرض الاستغلال المشترك من جانب تركيا، فقد وضعت اليونان ترسيم الحدود كشرطٍ مسبق للنظر في احتمالات مثل هذا الاستغلال، وكررت

موقفها بضرورة إحالة القضية إلى القضاء الدولي، في ظل هذه الظروف انتهى اجتماع بِرن دون نتائج[88].

في بيان بتاريخ 17 أبريل 1976، صرَّح رئيس الوزراء اليوناني قسطنطين كرمانليس قائلاً: "لم تدَّعِ اليونان أبدًا أن بحر إيجة يشكِّل بحيرة يونانية مغلقة، تقبل اليونان وجود مياه دولية في بحر إيجة بالإضافة إلى حقوق معينة لتركيا. [...] لذلك أود أن أقترح على تركيا: أولاً من خلال اتفاقية، يجب أن نضع حدًّا لسباق التسلح الذي يحدث على حساب ازدهار شعوبنا. وثانيًا، عقد اتفاقية عدم اعتداء والعمل على تسوية خلافاتنا بالطرق السلمية "ثم ذكر رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل في رده التوضيحي بتاريخ 17 أبريل 1976 أن تركيا تكرر استعدادها "لبذل كل الجهود اللازمة لتبديد أجواء عدم الثقة السائدة في العلاقات بين تركيا واليونان والارتقاء بهذه العلاقات إلى مستوى ينبغي أن يسود بين دولتين حليفتين ودول مجاورة ".[89]

انعقد الاجتماع الثاني للخبراء بين اليونان وتركيا مرة أخرى في بِرن في 19–10 يونية 1976، وكان الموقف اليوناني في الاجتماع الثاني هو ضرورة إحالة الأمر إلى محكمة العدل الدولية، واقترحت اليونان أيضًا أنه ينبغي الإشارة إلى تعريف مشترك للنزاع وموقع منطقة الجرف القاري المعني، ووفقًا للوفد اليوناني لم يكن النزاع يشمل بحر إيجة بأكمله، ورفضوا قبول اقتراح تركيا بتعريف مشترك لبحر إيجة[90].

على النقيض من ذلك قدَّم الوفد التركي من جانبه عرضًا حول مخطط الاستكشاف المشترك تحت سلطة إقليمية دولية مستقلة، وهو ما رفضه الوفد اليوناني الذي أصرَّ على أنه لا يمكن أخذ القضية في الاعتبار ما لم يتم ترسيم الجرف القاري بين البلدين، بالإضافة إلى ذلك ادَّعت تركيا أن هناك حاجة للجمع بين مختلف العناصر معًا في ترسيم حدود الجرف القاري مثل العناصر الجيولوجية والجيومرفولوجية المتعلقة بسواحل الدولتين وأعماق بحر إيجة، ورفضت اليونان الاقتراح وكذلك تحديد بحر إيجة لغرض ترسيم حدود مناطق الجرف القاري، وهكذا

انتهى اجتماع برن الثاني، مثل الاجتماع الأول، دون تحقيق أي إنجازات، وعلى خط موازٍ أنشأت تركيا الجيش الرابع في أزمير، هذه القوة المعروفة باسم "جيش إيجة" Aegean Army وهى مستقلة عن هيكل قيادة الناتو، فساءت العلاقات بين اليونان وتركيا على الفور[91] إذ كان واضحًا أن هذه القوة أُنشئت للتعامل مع أي تصعيد خطير للأزمة مع اليونان.[92] ثم تصاعد التوتر مرة أخرى في فبراير 1976 عندما أعلنت تركيا أنها ستجرى استكشافات في المنطقة ذاتها التي اكتشف فيها اليونانيون النفط، وكان على السفينةSizmik–1 جمع البيانات العلمية التي تحتاجها أنقرة في مفاوضاتها، ولم تقتنع حكومة أثينا، وأعربت مرارًا وتكرارًا عن قلقها إزاء الأتراك الذين يخلقون وضعًا مضطربًا في بحر إيجة.[93]

وعلي الرغم من ذلك، اجتمع خبراء الجانبين في يونية 1976 غير أن هذه الاجتماعات لم تُسفر عن أي نتائج، وفى 13 يوليه 1976 أعلنت تركيا أن سفينتها Sismik– 1 ستبدأ أعمال البحث عن البترول في مناطق بحر إيجة.[94] وبالفعل أجرت السفينة التركية مسحًا زلزاليًّا لمدة ثلاثة أيام في شهر أغسطس قبالة جزر "خيوس" Chios "لسبوس" Lesbos "ليمنوس" Lemnos برفقة سفينة واحدة كاسحة للألغام ويحميها غطاء جوى.[95]؛ ونتيجة لذلك دعا زعيم المعارضة اليوناني "أندرياس باباندريو" Andreas G. Papandreou إلى إغراق السفينة التركية[96] كما تحركت الوحدات البحرية اليونانية وأعلنت النفير العام.[97]

فما كان من رئيس الوزراء التركي تورغوت أوزال إلا أن أعلن أن سفينة الاستكشاف Sismik–1 ستبقى في المياه الإقليمية التركية و"تنتظرهم لاتخاذ الخطوة الأولى، وإذا تدخل اليونانيون ضد سفينتنا، فسوف نتدخل بنفس الطريقة بالضبط. قد يكون هذا هو سبب حرب لا نريدها على الإطلاق". وكان رئيس الوزراء اليوناني أندرياس باباندريو قد أعلن في وقت سابق أن بلاده ستمنع السفن التركية من دخول المياه المتنازع عليها، وقال أيضًا: إن الولايات المتحدة والتحالف الغربي مسئولان عن

أزمة بحر إيجة من خلال دعمهما لـ "القوة العسكرية" لتركيا، وهدَّد بإغلاق جميع القواعد العسكرية الأمريكية الأربع في اليونان إذا اندلعت الحرب، وقال في كلمة أمام مجلس الوزراء: "لن يسمح للسفينة Sismik 1 بالمضي قُدمًا في البحوث الزلزالية في بحر إيجة، لدينا التزام بحماية حدود بلادنا وحقوقنا السيادية".[98]

رغم ذلك كانت السياسة اليونانية تمنع استخدام القوة ما لم يكن ذلك ضروريًّا تمامًا للدفاع عن الأراضي اليونانية بسبب نقص الاستعدادات والمعدات من جانب القوات المسلحة اليونانية، وأيضًا بسبب الدور غير المؤكد لحلفاء اليونان الغربيين والاتحاد السوفييتي وبلغاريا في حالة الصراع اليوناني التركي، بالإضافة إلى ذلك كان هناك تهديدٌ بأن تكمل تركيا غزوها لقبرص بسهولة إذا اندلعت الأعمال العدائية في بحر إيجة، سواء كإجراء عسكري مضاد، أو لأغراض المساومة، وبالتالي كان للسياسة اليونانية في تلك الفترة خياراتٌ محدودة[99].

ومن جانبها أعلنت أنقرة شكواها من أن أثينا قد عسكرت جزر دوديكانيز وجزر بحر إيجة الشرقية الأخرى، بينما يتعارض ذلك مع اتفاقيات لوزان 1923 ومونترو 1936 وباريس 1947 فيما يتعلق بمدى نزع السلاح المطلوب في كل جزيرة.[100] بررت اليونان هذا الإجراء على أساس الدفاع الوطني ضد التهديد الناجم عن امتلاك تركيا ونشر ثاني أكبر أسطول من سفن الإنزال بين دول الناتو في قواعد بحريَّة بالقرب من الجزر اليونانية. وقد أدَّت هذه الإجراءات إلى ظهور تفسيرات قانونية متضاربة للمعاهدات السابقة.[101] ونتيجة للإجراءات التي اتخذتها تركيا شنَّت اليونان هجومًا دبلوماسيًّا على مستويين دوليين: فطلبت عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما أحالت هذه المسألة لمحكمة العدل الدولية.[102]

في 10 أغسطس 1976، ناشدت اليونان مجلس الأمن الذي بنت عليه اليونان حجتها أنه: "عقب انتهاكات متكررة من جانب تركيا للحقوق السيادية لليونان في الجرف القاري في بحر إيجة، نشأ وضع خطير يهدِّد السِّلم والأمن الدوليين". بينما

رفعت دعواها – في الوقت نفسه – أمام محكمة العدل الدولية ضد تركيا في "نزاع يتعلق بتعيين الجرف القاري الخاص باليونان وتركيا في بحر إيجة والمتعلق بالحقوق القانونية لكلٍّ من تلك الدول لاستكشاف واستغلال الجرف الداخلي لبحر إيجة"، كما طلبت اليونان حماية مؤقتة من مجلس الأمن.[103]

النداء اليوناني لمجلس الأمن:

اعتمد لجوء اليونان إلى مجلس الأمن على ما أقدمت عليه تركيا من تصعيد من خلال الأبحاث الزلزالية التي أجرتها سفينة Sismik 1– التركية التي خلقت وضعًا خطيرًا، وتركّز نداء اللجنة اليونانية أمام مجلس الأمن على ادعاء الوضع الخطير الذي ظهر من خلال الإجراءات التركية على الجرف القاري لبحر إيجة، وقد اعتبرت اليونان ذلك تهديدًا للسِّلم والأمن الدوليين[104]. فإذا لم تتمكن الأمم المتحدة في الوقت المناسب من وقف مأساة قبرص من قبل أن يمكنها الآن منع وقوع مأساة جديدة في بحر إيجة[105]، واستند اليونانيون على المادة(35) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تطالب المجلس بالحفاظ على السلام الذي دحضته تركيا بسبب سلوكها في بحر إيجة، وعلى أن المادة ذاتها تنص على أنه: "يجوز لأي عضو في الأمم المتحدة أن يوجِّه انتباه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع أو أي حالة من الحالات الطبيعية المشار إليها في المادة(34)".[106]

وردًّا على ذلك وضحت تركيا موقفها المتمثل في أن المطالبات اليونانية بشأن الجرف القاري لا أساس له من الصحة؛ حيث لم يتم تحديد حدود الجرف القاري بعد، كما أشارت تركيا إلى أن سفينتها تعرَّضت للمضايقة من قِبل السفن والطائرات التابعة لليونان[107]، علاوة على ذلك، اشتكت تركيا من قيام اليونان بعسكرة جزر بحر إيجة الشرقية في انتهاك واضح لمعاهدة لوزان لعام 1923، وبناءً على ذلك، ناشدت تركيا المجلس في دعوة اليونان إلى مفاوضات هادفة، وطالبت اليونان بنزع السلاح من

الجزر المعنية لوضع حد لتهديد وزعزعة السلام والأمن في المنطقة[108].

وفي جلسة استماع مجلس الأمن الدولي بتاريخ 12 أغسطس، أكَّد الممثل اليوناني بيتسيوس أنهم لا يريدون مناقشة السيادة على الجرف القاري، وذلك أنه يجب إرسال المشكلة إلى لجنة العدل الدولية وحلها هناك، وأن ما تريده اليونان من مجلس الأمن هو الحفاظ على الأمن والسلام في بحر إيجة، ومنْع حدوث مأساة تتعلق بهذا البحر كما حدث في قبرص من قِبل[109].

ردَّ ممثل تركيا على الادعاء اليوناني القائل: بأن السفينة Sismik–I تهدد السلام والأمن في بحر إيجة، وقال: "إنه إذا كان هناك تهديد للسلام فإن هذا بسبب الحكومة اليونانية وحلمها بتحويل بحر إيجة إلى بحيرة يونانية"[110]، بالإضافة أن اليونان منذ الستينيات(1963م) منحت عددًا من تراخيص التنقيب وحفر النفط في بحر إيجة "خارج المياه الإقليمية اليونانية، بينما تركيا لم تبدأ أنشطتها البحثية حول الامتداد الطبيعي لشبه جزيرة الأناضول إلا في عام 1974، أي بعد 11 عامًا من اليونان ".[111]

وقال الممثل التركي: "لطالما كان موقف الحكومة التركية من هذه المسألة واضحًا ومتسقًا، وأن تركيا لا تستبعد اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لتسوية بعض الجوانب ذات الصلة بالمشكلة، لكنها تؤكِّد أن النزاع يجب أن يتم التفاوض عليه أولاً بين البلدين، وإن جوانب المشكلة التي لا يمكن حلها من خلال المفاوضات التي تتم بشكل هادف وبحسن نية يمكن عندئذ فقط، وعندئذ فقط، إحالتها إلى محكمة العدل الدولية أو إلى أي هيئة قانونية أو قضائية أخرى. من الواضح أن مثل هذه الإحالة لا يمكن إجراؤها إلا بشكل مشترك"[112].

القرار رقم 395 الصادر من مجلس الأمن:

قرِّر مجلس الأمن في جلسته رقم 1949 المنعقدة في 12 أغسطس 1976

دعوة ممثلي اليونان وتركيا – دون أن يكون لهما حق التصويت – في مناقشة البند المعنون "شكوى اليونان ضد تركيا" رسالة مؤرخة 10 أغسطس 1976 موجَّهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة.

وفى 25 أغسطس تبنَّى مجلس الأمن القرار رقم 395 الذى جاء فيه:"... وإذ يلاحظ المجلس أهمية استئناف ومتابعة المفاوضات المباشرة بين اليونان وتركيا إلى الخلافات بينهما، وإدراكًا منه لضرورة احترام الطرفين للحقوق والالتزامات الدولية لبعضهما البعض، وتجنب أي حادث قد يؤدِّى إلى تفاقم الوضع، وبالتالي قد يضر بجهودهما نحو تسوية سلمية[113].

من أجل ذلك:

(1) يناشد حكومتي تركيا واليونان ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في الحالة الراهنة.

(2) يحث حكومتي اليونان وتركيا على بذل ما في وسعهما لتقليل التوترات الحالية في المنطقة حتى يمكن تسهيل عملية التفاوض.

(3) يدعو حكومتي اليونان وتركيا إلى استئناف المفاوضات المباشرة بشأن خلافاتهما، ويناشدهما بذل كل ما في وسعهما لضمان أن تسفر هذه المفاوضات عن حلول مقبولة للطرفين.

(4) يدعو حكومتي اليونان وتركيا في هذا الصدد إلى مواصلة المساهمة التي يمكن أن تقدمها الوسائل القضائية المناسبة، ولا سيما محكمة العدل الدولية، لتسوية أي خلافات قانونية متبقية قد تكون لها تحديد فيما يتعلق بنزاعهما الحالي.[114]

بعد صدور قرار مجلس الأمن، عبَّر وزير خارجية اليونان عن ثقته في أن القرار سيزيل العقبات من طريق استئناف الحوار مع تركيا، وأنه سيؤدِّى إلى تسوية

مشكلة الجرف القاري بالطرق السِّلمية، كما أكَّد وزير خارجية تركيا أن دعوة القرار إلى المفاوضات المباشرة أمر ينسجم تمامًا مع ما تسعى إليه تركيا باستمرار[115].

وكما يتضح، فقد ركَّز القرار على الحل السياسي والدبلوماسي الذي من شأنه تعزيز السلام والاستقرار، وفي هذا السياق، سلَّط المجلس الضوء على عملية التفاوض المباشر على أساس الحقوق والمصالح المشروعة للبلدين الجارين والمتحالفين، مع مراعاة مخاوفهما الأمنية وحقوقهما التاريخية، من أجل الوصول إلى حل معقول، وكان للمشاورات التي أجراها وزيرا خارجية تركيا واليونان في نيويورك على هامش اجتماعات المجلس تأثيرٌ في اتخاذ هذا القرار، بالإضافة إلى ذلك مع قبول الطرفين قرار مجلس الأمن، التزم البلدان بدعم عملية التسوية السلمية لحل النزاع[116].

الطلب اليوناني للإشارة إلى الإجراءات المؤقتة:

وفي الوقت نفسه قدمت اليونان طلبًا إلى المحكمة لاتخاذ تدابير مؤقتة للحماية لحين الانتهاء من عملية التسوية، وقد طلبت اليونان من المحكمة أن تفصل في عناصر النزاع الرئيسة وهي:

1- أن الجزر اليونانية في بحر إيجة، بوصفها إقليمًا يونانيًّا، لها جزء من الجرف القاري في بحر إيجة وفقًا لقواعد القانون الدولي.

2- أن تحدد الخط الفاصل بين الجرف القاري لكلٍّ من تركيا واليونان وفقًا لقواعد القانون الدولي التي تراها المحكمة منطبقة بصدد الجرف القاري في مناطق بحر إيجة.

3- أن لليونان، في جرفها القاري حق ممارسة حقوق سيادة مطلقة بشأن البحث والكشف في هذا الجرف، واستغلال ثرواته الطبيعية.

4- أن تركيا لا يحق لها أن تمارس أي أنشطة في مجال الكشف، أو الاستغلال، أو البحث، أو غيرها في الجرف القاري اليوناني دون موافقة اليونان.

5- أن أنشطة تركيا هذه تعد تعديًّا على حق السيادة المطلقة لليونان في كشف واستغلال جرفها القاري أو الترخيص بأعمال البحث العلمي فيه.

6- على تركيا أن تتوقف عن مواصلة، أو القيام بأنشطة من النوع المشار إليه سالفًا في مناطق الجرف القاري التي ستقررها المحكمة لليونان.[117]

وقد بررت اليونان طلبها بأن السفينة التركية Sismik–I كانت تعمل بشكل غير قانوني على الجرف القاري اليوناني، وكان هذا الاستكشاف من جانب تركيا يتسبب في "ضرر لا يمكن إصلاحه"، وإذا استمر فإنه سيزيد من حِدَّة النزاع، ويعطِّل العلاقات الودية بين البلدين.[118]

أرسلت الخارجية التركية مذكرة بتاريخ 26 أغسطس 1976م أوضحت في ملاحظاتها للمحكمة ما يأتي:

1- أن أنشطتها محل شكوى اليونان لا تضر بوجود أي حقوق لليونان في المناطق المتنازَع عليها.

2- أما عن طلب اليونان من المحكمة بأن تحث الطرفين على عدم اتخاذ مزيد من الإجراءات العسكرية أو الأعمال التي قد تضر بعلاقاتهما السلمية، فقد أكدت تركيا أنه ليس في نيتها أن تبتدئ باستخدام القوة[119].

في قرارها الصادر في 11 سبتمبر 1976، رفضت المحكمة طلب اليونان باتخاذ تدابير مؤقتة على أساس أنه لا يوجد خطر كاف من الإخلال غير القابل للإصلاح بحقوق اليونان في المطالبة بممارسة سلطتها، وبالتالي لا حاجة أو مبرر لتدابير الحماية المؤقتة، والأهم من ذلك، ذكرت المحكمة أن مناطق الجرف القاري في بحر إيجة هي "مناطق متنازع عليها"، وبالتالي لا يمكن اعتبار الأنشطة التركية انتهاكًا لحقوق اليونان، حيث لم يكن واضحًا ما إذا كانت هذه الأنشطة قد حدثت في المناطق التي تخص اليونان أم لا[120].

ومن ناحية أخرى رأت المحكمة أنه طالما أن مجلس الأمن أصدر قرارًا بشأن النِّزاع يدعو الطرفين إلى تسويته بالطرق السلمية، وأن وزيري خارجية الدولتين عبَّرا عن رضاهما عن القرار، لم تعد المحكمة ترى ضرورة البحث في إمكانية اتخاذ إجراءات مؤقتة وفق المادة 41 من النظام الأساسي لمنع تفاقم النزاع واتساعه[121].

لجوء اليونان إلى محكمة العدل الدولية:

أولت الحكومة اليونانية أهمية قصوى لإجراء التسوية عن طريق محكمة العدل الدولية، ويرجع هذا إلى سببين: أولاً، اعتقاد منها أن الجانبين لن يكونا قادرين على حل جميع خلافاتهما بأنفسهما. ثانيًا، سيواجه القرار القانوني المتناقل معارضة أقل من الرأي العام اليوناني من أي قرار تفاوضي[122].

قدمت اليونان قاعدتين يمكن على أساسهما تأسيس اختصاص المحكمة، الأولى كانت المادة 17 من القانون العام للتسوية السلمية للمنازعات لعام 1928، التي نصَّت على تقديم المنازعات إلى محكمة العدل الدولية الدائمة، وكان الأساس الثاني للولاية القضائية الذي اعتمدته اليونان هو بيان بروكسل المشترك الصادر في 31 مايو 1975، بما في ذلك البيان الذي مفاده أن رئيسي الوزراء "قررا أنه ينبغي حل هذه المشاكل سلميًّا عن طريق المفاوضات، وفيما يتعلق بالجرف القاري لبحر إيجة من قِبل المحكمة الدولية في لاهاي "، ادَّعت اليونان في 10 أغسطس 1976، أن كليهما قد قبلا اختصاص المحكمة[123] بينما جاء الرد التركي في 26 أغسطس أن تركيا تعترض على اختصاص المحكمة.[124]

وفقًا لهاتين القاعدتين، طلبت اليونان من المحكمة أن تقرر وتعلن أحقية اليونان في الجرف القاري المذكور أعلاه، وقد شدَّدت اليونان في طلبها الأحادي – أمام محكمة العدل الدولية على أن:

1) الجزر اليونانية – كجزء من أراضي اليونان – يحق لها الحصول على الجزء

من الجرف القاري الذي يخصها وفقًا لمبادئ وقواعد القانون الدولي المعمول به.

2) أن مسار الحدود بين أجزاء الجرف القاري الخاصة باليونان وتركيا في بحر إيجة وفقًا لمبادئ وقواعد القانون الدولي الذي تقرر المحكمة أنه قابل للتطبيق لتعيين حدود الجرف القاري في مناطق بحر إيجة.

3) لليونان الحق في ممارسة الحقوق السيادية والحصرية على الجرف القاري بغرض البحث فيها واستكشافها واستغلال مواردها الطبيعية.

4) لا يحق لتركيا القيام بأي أنشطة على الجرف القاري اليوناني سواء عن طريق الاستكشاف، أو الاستغلال، أو البحث، أو غير ذلك، دون موافقة اليونان.

5) أنشطة تركيا تشكل انتهاكًا للحقوق السيادية والحصرية لليونان في استكشاف واستغلال الجرف القاري.

6) عدم مواصلة تركيا أنشطة أخرى داخل مناطق الجرف القاري التي تقرر المحكمة أنها تخص اليونان.[125]

أما بالنسبة للملاحظات التركية بشأن المطالبات اليونانية، فقد ذكرت تركيا أنها كانت مستعدة ومتشوقة للدخول في مفاوضات ذات مغزى مع اليونان، ولكن اليونان هي التي فشلت باستمرار ورفضت القيام بذلك. بالإضافة إلى ذلك، رفضت اليونان النظر في الاقتراح التركي للاستكشاف المشترك أيضًا، كما ذكرت تركيا أيضًا أن اليونان كانت تجري أنشطة بحثية في المنطقة منذ عام 1963 بينما شاركت تركيا في أنشطة مماثلة فقط منذ عام 1974، مؤكِّدة أن سفينة الأبحاث اليونانية كانت تُجري أبحاثًا في شرق بحر إيجة خارج المياه الإقليمية اليونانية وقت تقديم المرافعات، علاوة على ذلك، أشارت تركيا إلى أن اليونان لم تكن على استعداد حتى للاتفاق على تعريف لبحر إيجة لغرض مفاوضات هادفة.[126]

جادلت الحكومة التركية بأن المحكمة تفتقر إلى اختصاص الوجاهة الأولية لسببين: أولاً: لم يكن لليونان الحق في الاعتماد على أي اتفاقية سارية المفعول بين الدولتين، ولم يعد القانون العام لعام 1928 ساري المفعول، ولم يكن هناك أي ذكر للقانون العام في أي وقت من الأوقات خلال المحادثات الحكومية. أما بالنسبة للبيان المشترك، فقد نصَّ على أنه: "ينبغي تسوية هذه الأمور سلميًّا عن طريق المفاوضات فيما يتعلق بالجرف القاري لبحر إيجة من قِبل محكمة العدل الدولية"، ولا يمكن تفسير هذا على أنه يرقى إلى مستوى تقديم دولة واحدة من جانب واحد إلى المحكمة، علاوة على ذلك يبدو أن الموضوع هو كل بحر إيجة، على عكس التطبيق اليوناني الذي كان مقصورًا على الجزر المذكورة، وثانيًا: دفعت تركيا بأنه حتى في حالة سريان القانون العام فإنها ستخضع لتحفُّظ يستبعد اختصاص المحكمة.[127]

على جانب آخر وبينما كانت القضية قيد النظر أمام المحكمة، استأنفت تركيا واليونان مفاوضاتهما، وفقًا لقرار مجلس الأمن، فاجتمع وزيرا خارجيتهما في نيويورك في الأول من أكتوبر 1976 واتفقا على أن مسألة تعيين حدود الجرف القاري لبحر إيجة ينبغي أن تكون موضوع مفاوضات بين الحكومتين بهدف التوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين، وتبع ذلك اجتماع آخر عُقد في بِرن بين ممثلي الحكومتين من 2 إلى 11 نوفمبر 1976 تم التوقيع على اتفاقية بِرن في اليوم الأخير من الاجتماع، التي حدَّدت الأسس الأساسية لترسيم حدود الجرف القاري لبحر إيجة[128]،

اتفق الطرفان على:

1. أن تكون المفاوضات صادقة ومفصَّلة، وتجرى بحسن نية بهدف الوصول إلى اتفاق قائم على الموافقة المتبادلة فيما يتعلق بتعيين حدود الجرف القاري.
2. على أن هذه المفاوضات يجب أن تكون سرِّية للغاية.
3. يحتفظ الطرفان بمواقفهما فيما يتعلق بتعيين حدود الجرف القاري.

4. يلتزم الطرفان بعدم استخدام تفاصيل هذه الاتفاقية والمقترحات التي سيقدمها كل طرف أثناء المفاوضات في أي ظرف من الظروف خارج سياق المفاوضات.
5. عدم الإدلاء بأي تصريحات أو تسريبات للصحافة تشير إلى محتوى المفاوضات ما لم يوافقا فقط على ذلك.
6. يتعهد الطرفان بالامتناع عن أي مبادرة أو فعل يتعلق بالشواطئ القارية لبحر إيجة قد يضر بالمفاوضات.
7. يتعهد الطرفان فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية، بالامتناع عن أي مبادرة أو فعل من شأنه تشويه سمعة الطرف الآخر.
8. اتفق الطرفان على دراسة ممارسات الدول والقواعد الدولية حول هذا الموضوع بهدف تثقيف بعض المبادئ والمعايير العملية التي يمكن استخدامها في ترسيم حدود الجرف القاري بين البلدين.
9. يتم إنشاء مجلس مختلط لهذا الغرض، ويتكون من ممثلين وطنيين.
10. يتفق الطرفان على اعتماد نهج تدريجي في مسار المفاوضات المقبلة بعد التشاور مع بعضهما البعض، على الرغم من أن اتفاقية برن لم تحل النزاع، فإنها قلَّلت من التوتر، وجلبت بيئة استقرار نسبي إلى بحر إيجة[129].

وكانت أهم نقاط الإعلان هي أن مثل هذه المفاوضات يجب أن تكون صادقة ومفصَّلة وسرِّية بهدف الوصول إلى تسوية تقوم على الموافقة المتبادلة، ويجب على الطرفين الامتناع عن أي شيء قد يضر بالمفاوضات؛ واتفق كلاهما على دراسة ممارسات الدول والقواعد الدولية "بهدف تنفيذ بعض المبادئ والمعايير العملية التي يمكن أن تكون مفيدة في ترسيم حدود الجرف القاري بين البلدين". لمزيد من المحادثات[130].

وفى اجتماعهما التالي في 29 يناير 1977 في مدينة استراسبورج الفرنسية تبادل وزيرا الخارجية وجهات النظر حول موضوع المفاوضات المتعلقة بمسألة الجرف القاري، التي كان من المقرر أن تبدأ في لندن في 31 يناير من العام نفسه، ثم اجتمع الوزيران مرة أخرى في استراسبورج في 28 أبريل وقرَّرا مواصلة المفاوضات حول موضوع ترسيم حدود الجرف القاري وتحديد اجتماع خبرائهما الذى عُقد في باريس في بداية يونيو 1977، مرة أخرى وفى 9 ديسمبر 1977 اتفق الوزيران في بروكسل على أن يكون هناك اجتماع للخبراء بشأن مسألة الجرف القاري، وعُقد هذا الاجتماع في باريس منتصف فبراير 1978، ثم اجتمع رئيسا وزراء اليونان وتركيا في 10، و11 مارس 1978 في مونترو، وفى واشنطن في 29 مايو 1978 وقرَّرا عقد اجتماع بين الأمناء العامَّين لوزارتي خارجية الدولتين في أنقرة يومَي الرابع والخامس من يوليه 1978، وقرر هؤلاء المسئولون بعد اجتماعهم، الاجتماع مرة أخرى في أثينا في سبتمبر 1978، وفى أثينا اتفقا على أن: "المحادثات الثنائية المتعلقة بمسألة الجرف القاري يجب أن تُستأنف على المستوى المناسب في الأول من ديسمبر 1978".[131]

هذه المفاوضات بين الدولتين أشارت بخصوصها إلى محكمة العدل الدولية وضرورة احترام كل منهما لالتزاماتهما في شأن النزاع بينهما "ولا يجوز الافتراض أن أيّهما سيتخلى عن التزاماته وفقًا للميثاق، أو يغفل توصيات مجلس الأمن في هذا الصدد".[132]

في 19 ديسمبر 1978، أصدرت المحكمة حكمها بأغلبية 12 صوتًا مقابل صوتين، وجدت أنها لا تمتلك الولاية القضائية للنظر في الطلب المقدَّم من حكومة اليونان، كما قرَّرت المحكمة أن البيان المشترك لبروكسل لا يشكل التزامًا فوريًّا وغير مشروط من جانب اليونان وتركيا بقبول تقديم النزاع إلى المحكمة من جانب واحد عن طريق الطلب، وبالتالي لم يكن هناك أساسٌ صالح لإنشاء اختصاص المحكمة[133] على هذا المنوال، فشلت محكمة العدل الدولية في حل قضية الحدود البحرية بين الدولتين، لتستمر بينهما المفاوضات كما سبقت الإشارة.

بعد اتفاقية بِرن انخرطت اليونان وتركيا في عملية مفاوضات على المستويين

الفني والسياسي حتى أكتوبر 1981، وعُقدت خمسة اجتماعات للخبراء بشأن هذه المسألة، فضلاً عن أحد عشر اجتماعًا على مستوى الأمناء العامّين لوزراء الخارجية. ومع ذلك، فإنه مع الحكومة الاشتراكية المشكَّلة حديثًا في اليونان، توقفت العملية مما أدَّى إلى إنهاء الحوار بين اليونان وتركيا حول قضية الجرف القاري".[134]

تحت قيادة "أندرياس باباندريو" تم تشكيل الحكومة اليونانية الجديدة في أكتوبر 1981، وفور وصولها إلى السلطة منحت الحكومة رخصة التنقيب عن البترول لشركة شمال إيجة للبترول(NAPC)، وقد غطت الرخصة حقل النفط البحري بالقرب من جزيرة ثاسوس اليونانية بشمال بحر إيجة، وأعلنت أن شركة البترول العامَّة اليونانية ستشارك الشركة في الأنشطة البترولية في المناطق الواقعة شرق ثاسوس، رافق هذا القرار شجب رئيس الوزراء اليوناني أندرياس باباندريو لاتفاقية برن لعام 1976؛ مما يعني أنه لم يعد يعترف بالاتفاقية، وبالتالي لن يعتبر نفسه مُلزمًا بشروطها.[135]

أخيرًا، نلخص بأن اليونان وتركيا لم يتوصلا إلى اتفاق بشأن تحديد مناطق الغواصات في بحر إيجة، على الرغم من أن دولتي بحر إيجة تعترفان بحق بعضهما البعض في الجرف القاري، فإن التناقض يدور حول مكان رسم خط الحدود في بحر إيجة. وكما يتضح من العرض التاريخي للأحداث ذات الصلة، لم تتمكن اليونان وتركيا من الاتفاق على خط الحدود فحسب، بل كانتا أيضًا غير أكفاء للاتفاق على الحد الأدنى من الشروط التي من شأنها مساعدتهما على عرض القضية على التحكيم الدولي، وخلال المفاوضات التي جرت بين البلدين أعطت تركيا الأولوية للمفاوضات بينما تتحدث اليونان عن تسوية قضائية.[136]

لم تتمكن اليونان وتركيا من التوصل إلى اتفاق بشأن تعيين حدود الجرف القاري بسبب التوتر العام في علاقاتهما ككل، وأخيرًا انتهت كل هذه الجهود، والاجتماعات والمفاوضات في عام 1981 مع وصول أندرياس باباندريو إلى السلطة

في اليونان فلم يكن مستعدًّا تمامًا لإقامة حوار مع تركيا، وأعلن أن "التهديد للسلامة الوطنية والمصالح الحيوية لليونان يأتي من الشرق، من تركيا "؛ مما يجعل من الصعب إقامة تعاون بين البلدين، لهذا السبب كانت هذه الفترة فترة تصاعدت فيها قضايا الصراع وشُوهدت مخاطر الصراع من وقت لآخر.[137] لتدخل الدولتان النفق المظلم بينهما مرة أخرى على الحدود البحرية.

وفى صفحة جديدة، اعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار في 30 أبريل 1982 بأغلبية 130 صوتًا مقابل 4 أصوات وامتناع 17 عن التصويت. وقد صوتت اليونان لصالح الاتفاقية بينما صوتت تركيا ضدها، واعتبارًا من 9 ديسمبر 1984 – تاريخ إغلاق التوقيع – وقَّعت 159 دولة وكيانًا على اتفاقية 1982، وقد وقَّعت عليها اليونان، بينما تركيا لم تفعل.[138]

سادسًا: النزاع والطريق المسدود "تباين وجهات النظر":

فيما يتعلق بترسيم حدود الجرف القاري وصلت المسألة التركية – اليونانية إلى طريق مسدود، فلم يتم إحراز أي تقدم بشأن النزاع نظرًا لعدم استعداد أي منهما للتنازل عن طبيعة النزاع، نقلت صحيفة Los Angeles Times لوس أنجلوس تايمز في 25 يونيو 1980 قول مسئول يوناني في أثينا: "انظر إلى الخريطة". "إذا تم منح الأتراك حقوقًا في بحر إيجة، فسوف يحيطون بالعشرات من الجزر اليونانية." في المقابل قال مسئول تركي في أنقرة: "إذا حصل اليونانيون على ما يريدون، فهذا يعني خنق قارة الأناضول " يتفق اليونانيون والأتراك على شيء واحد فقط، فكل منهما لا يثق بالآخر[139]على حد تعبير أحد السفراء الغربيين: "ليس هناك تحرك نحو تسوية، فقط السم يخرج من قبرص وينساب في بحر إيجة"[140].

تكمن المشكلة في ذلك التنافر بين وجهتي النظر اليونانية والتركية ويمكن توضيحه على النحو الآتي:

(أ) وجهة النظر اليونانية:

تنتقد الحكومة اليونانية أولاً وقبل كل شيء الموقف التركي في حل مشكلة ترسيم الحدود؛ لأنها تميل إلى تسييس القضية بدلاً من الحل الذي ينادي به القانون الدولي، بينما اليونان مصممة على حل هذه المسألة بما يتوافق مع القانون الدولي؛ لأن القضية نفسها لها طابع قانوني، وتماشيًا مع هذا الموقف يمكن إبداء عدة تحفظات من الجانب اليوناني وهي على النحو الآتي:

أولاً: يبدو أن اليونان غير مرتاحة بشأن النهج التركي تجاه المشكلة، وتقول إن ترسيم حدود مناطق الجرف القاري بين اليونان وتركيا يتعلق بتقسيم بحر إيجة بأكمله، وتصر على أنه ينبغي لها الاستحواذ على تلك المناطق الواقعة غرب الجزر اليونانية. حتى منتصف بحر إيجة، وبالتالي تحاول تركيا تحقيق تطلعاتها في بحر إيجة من خلال مقترحات غير صحيحة، كما ترى اليونان على أن جميع الجزر اليونانية، بما في ذلك جزر بحر إيجة الشرقية التابعة لها لها الحق في المطالبة بالجرف القاري، ولا يوجد سبب يدعو إلى حرمان هذه الأراضي من الحق القانوني تمامًا مثل البر الرئيس لليونان، وهذا يتوافق تمامًا مع المعاهدة الدولية والقانون العرفي المذكورين صراحةً في اتفاقية جنيف لعام 1958 بشأن الجرف القاري، ومع ذلك لا تعترف تركيا بحق الجزر في الجرف القاري، وبدلاً من ذلك تنوي نحت خط في وسط بحر إيجة، وتقسيم البحر بالكامل كما لو لم تكن هناك جزر، بموجب القانون الدولي تتمتع اليونان بحقوق كاملة في الجرف القاري لجزرها في بحر إيجة مدعومة باتفاقيتين دوليتين رئيسيتين بشأن قانون البحار وقرار عام 1969 الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن تعيين حدود الجرف القاري في بحر الشمال؛ حيث يحق للجزر التمتع بجرفها القاري الخاص، وتجادل اليونان أيضًا في أن هذه القاعدة ليست قاعدة تقليدية فحسب، بل هي أيضًا قاعدة عرفية في القانون الدولي؛ وبناءً عليه ينبغي أن تُلزم تركيا رغم أنها ليست طرفًا في الاتفاقية، وبالتالي فإن

ادعاء تركيا بأن جزر بحر إيجة تظهر حالة خاصة، وبالتالي ينبغي أن تتمتع بحقوق أقل هو ادعاء لا أساس له في القانون الدولي، كما أنه ليس من المنطقي حرمان الجزر اليونانية من حقها في الجرف القاري بينما تمتلك الجزر الأخرى هذا الحق القانوني المحدد، فتظهر اللاعقلانية التركية بشكل أكثر وضوحًا عندما يبلغ عدد الجزر اليونانية حوالي 3000 ويتم أخذ السلسلة المستمرة التي تشكِّلها بدءًا من البر الرئيس لليونان في الاعتبار، ومن المستحيل تجاهل وجود هذه الجزر بالإضافة إلى مناطق الجرف القاري(141).

ثانيًا: اليونان قلقة للغاية بشأن وضعها الأمني والسياسي في بحر إيجة، فهي تضع في الاعتبار أنها وتركيا قد وصلتا إلى شفا الحرب عدة مرات خلال القرن، وكانت تركيا عدائية إلى حد كبير في العديد من الخلافات أو سوء التفاهم في بحر إيجة. – من المنظور اليوناني – حيث بدأت تركيا موقفها العدواني بالتشكيك في ترتيبات السيطرة والقيادة لحلف شمال الأطلسي فيما يتعلق ببحر إيجة، وأعلنت من جانب واحد أن نصف الجرف القاري لبحر إيجة خاضع لولايتها القضائية، وغزت قبرص في عام 1974 وبالتالي اعتبر المنظور اليوناني أن الخطر التركي تهديد مباشر يعرض وحدة اليونان السياسية والإقليمية للخطر من خلال سياسة الجرف القاري، ولن تقوم تركيا وحدها بتقسيم الأراضي اليونانية في بحر إيجة بسياستها غير الصحيحة تجاه اليونان فحسب، بل إنها ستهدد بشكل مباشر أمن جزر بحر إيجة اليونانية من خلال تطويقها بمنطقة الجرف القاري التركي، ذلك أن السياسة التركية في بحر إيجة هي أكثر من مجرد ترسيم بحري(142).

ثالثًا: يظهر حل واحد فقط في تحديد مناطق الجرف القاري في بحر إيجة، وهو أن أفضل حل لترسيم الحدود هو الخط المتوسط للمسافة المتساوية، ذلك أنه يجب تقسيم المنطقة البحرية المعنية وفقًا لمبدأ الخط الوسطي؛ حيث سيمر الخط الفاصل بين الجزر اليونانية، الموجودة في أقصى الشرق، والبر الرئيس لتركيا،

وتبرر اليونان هذا الحل باتفاقية جنيف لعام 1958 بشأن الجرف القاري المادة 6؛ حيث يتم توفير خط وسطي في حالة عدم وجود اتفاقية بين الدول المتقابلة التي تحدد منطقة الجرف القاري، يتم تحديد خط الوسط نفسه باعتباره الملاذ الأخير لمشكلة ترسيم الحدود الموجودة بين دولتَي بحر إيجة، والأهم من ذلك، أن حل الخط المتوسط يتوافق مع القانون الدولي؛ تعترف بحق الجزر في الجرف القاري وتنفذ مبدأ الخط الوسط المنصوص عليه في قانون المعاهدات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يخدم المصالح الأمنية اليونانية في المنطقة، ويحافظ على سلامتها السياسية ووحدة أراضيها فيما يتعلق بأي مضايقات محتملة من الجانب التركي.[143]

(ب) وجهة نظر التركية:

وعلى النقيض من المقترحات اليونانية، فإن تركيا من جانبها لديها مبررات قانونية خاصة بها، وتدعو مرة أخرى إلى تسوية وفقًا للقانون الدولي، من المهم هنا ملاحظة أن تركيا ليست طرفًا في اتفاقية جنيف لعام 1958 وكذلك في اتفاقية عام 1982، على الرغم من أن اليونان طرف في كليهما؛ ونتيجة لذلك، يجب التعامل مع النزاع في سياق القانون الدولي العرفي[144].

إلى جانب قواعد القانون الدولي العرفي، فإن الموقف التركي مستوحى أيضًا من فقه محكمة العدل الدولية، ولا سيما الحكم الصادر عام 1969 في قضية الجرف القاري لبحر الشمال، وفي هذا السياق، تقدم تركيا أربعة مبررات مهمَّة لسياستها في بحر إيجة:

أولاً: تطالب تركيا بالتوصل إلى اتفاق بين دولتَي بحر إيجة فيما يتعلق بتعيين حدود الجرف القاري، كما ورد في الاتفاقيتين الرئيسيتين لقانون البحار، ولعل تاريخ العلاقات بين الدول أظهر أن أكثر الوسائل شيوعًا لتسوية النزاعات الدولية هي

المفاوضات، ولا سيما المفاوضات الهادفة، لكن النزاع واستمراره في إحالة القضية مباشرة إلى المحكمة يمنع أي تحسن في الموضوع، على الرغم من أنه يمكن التعامل مع المشكلة بشكل ثنائي بين اليونان وتركيا، فإن حقيقة إصرار اليونان على تدويل القضية أمر غير بناء تمامًا تجاه حل الخلاف.[145]

ثانيًا: تؤكد تركيا أن مناطق الجرف القاري يتم تحديدها في المقام الأول من خلال الامتداد الطبيعي للأراضي البرية داخل البحر وتحته، وبالتالي، ينبغي أن يكون لكل بلد الحق في جرف قاري على أساس الأراضي الممتدة باتجاه البحر، نظرًا لأن فكرة الجرف القاري هي أساسًا فكرة جيومورفولوجية، يجب أن يكون المعيار هو الإطالة الطبيعية، ينقطع قاع بحر إيجة بسبب منخفض كبير يمتد في منتصف بحر إيجة وتشكل هذه الميزة حدًّا طبيعيًّا بين الامتدادات الطبيعية للأراضي اليونانية وتركيا؛ لذلك فإن الجزر اليونانية التي تواجه الساحل التركي لا تمتلك جرفًا قاريًّا خاصًّا بها؛ ونتيجة لذلك فإن الادعاء اليوناني بأن كل جزيرة تمتلك الجرف القاري الخاص بها لا يتناسب مع التعريف القانوني الأوسع للجرف القاري، بسبب الامتداد الطبيعي التركي الذي يشكِّل الجزر اليونانية[146].

ثالثًا: وهو الأهم، تستحق حالة بحر إيجة تأكيدًا خاصًّا لمبدأ العدالة، فقد دافعت تركيا دائمًا عن أن المبادئ العادلة هي "السِّمة المميزة لكامل طريقة ترسيم الحدود. وغالبًا ما يتأثر ترسيم حدود مناطق الجرف القاري بتلك المبادئ والقواعد المعمول بها والتي تكون مناسبة لتحقيق نتيجة عادلة، فهناك مبرران مهمَّان تلجأ إليهما تركيا في هذا الصدد، بالإضافة إلى الحقيقة القانونية المتمثلة في أن وجود الجزر يخلق ظرفًا خاصًّا يجب أخذه في الاعتبار عند تعيين الحدود البحرية، فإن تكوين بحر إيجة يخلق طابعًا فريدًا إضافيًّا فيما يتعلق بالجزر اليونانية من خلال موقعها وعددها وحجمها وعدد سكانها، وفي سياق المفاوضات، يجب مراعاة الظروف الخاصة مثل التكوين العام للسواحل المعنية، ووجود الجزر والجزر الصغيرة

والصخور لدولة واحدة على الجرف القاري للأخرى، على الرغم من صغر عدد الجزر اليونانية ذات الأحجام المختلفة تقع على مقربة من ساحل تركيا وتغطي ما يقرب من 85٪ من الساحل التركي الطويل، جميع سواحل تركيا تقريبًا إلى بحر إيجة محاطة بالفعل بالجزر اليونانية والبحار الإقليمية المجاورة لها بالإضافة إلى أن بحر إيجة هو بحر شبه مغلق؛ مما يجعل تعيين الحدود البحرية يتم بشكل مشترك من قِبل الدول الساحلية، كما يجوز للدول المتاخمة للبحار المغلقة وشبه المغلقة إجراء مشاورات فيما بينها لتحديد أساليب وطريقة التطبيق المناسبة لحقوقها، في ضوء هذه الخصائص، يجب أن يتم ترسيم الحدود بين اليونان وتركيا بما يتماشى مع المبادئ العادلة.[147] في هذا الصدد يجب على اليونان الاعتراف بأن وجود الجزر والبنية شبه المغلقة لبحر إيجة تخلق ظرفًا خاصًّا، ثم توافق على تعيين حدود الجرف القاري بالرجوع إلى مبادئ الإنصاف العادلة لكليهما، كل هذه الأطروحات التركية ليست جديدة، وهي مستمدة من القواعد والمبادئ العامة للقانون الدولي التي أكدتها السوابق القضائية[148].

أخيرًا، تجادل تركيا بأن تعيين حدود الجرف القاري في بحر إيجة يحتاج إلى مراعاة خاصة، والتي تعتبر قانونية في بعضها وسياسية في بعضها الآخر، ويجب الحفاظ على التوازن السياسي والقانوني الذي أرسته معاهدة لوزان حيث تؤكد تركيا أن معاهدة لوزان قد أرست توازنًا بين اليونان وتركيا في بحر إيجة، ويجب على الدولتين الاستفادة من بحر إيجة على قدم المساواة.

سابعًا – النزاع التركي اليوناني في ظل الحرب الباردة:

لم يدر النزاع التركي اليوناني بعيدًا عن حسابات وتقديرات المصالح الإستراتيجية لكلٍّ من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي.

موقف الأمم المتحدة(N.U): على الرغم من أن دور الأمم المتحدة كان بالغ الأهمية في حل الأزمة القبرصية، فإنه كان سطحيًّا جدًّا بالنسبة للسعي في حل الصراع القائم في بحر إيجة، حيث اكتفت الأمم المتحدة بالبتِّ في الشكاوى التي وُجِّهت إليها من خلال محكمة العدل الدولية، بخاصة تلك التي خصت إشكال الجرف القاري، أما خلال الأزمات التي مرت بها البلدان فقد اكتفت ببرقيات التنديد والدعوة إلى التعقل، إلا أنها قامت بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بالقيام بمبادرة ذات أهداف بعيدة المدى للتقريب بين المجتمعين التركي واليوناني، ذلك بالعمل على تقوية الديمقراطية وحقوق الإنسان، والقضاء على كل ما من شأنه أن يشجِّع على العنف والعداء بين الشعبين، وقد سُمي هذا البرنامج ببرنامج تطوير المجتمع المدني، وهو يعمل على إقامة حوار يجمع بين المنظمات المدنية اليونانية والتركية، فخلال كل هذه السنوات الطويلة التي تطور الصراع خلالها واشتد، كانت المساعي الدولية للتوفيق بين الجارتين تركيا واليونان في غاية التواضع[149].

موقف الاتحاد الأوروبي(U.E): حاول الاتحاد الأوروبي تسوية الصراع القائم بين تركيا واليونان في بحر إيجة، وذلك باستعماله لوسيلتي ضغط مهمَّتين هما: التهديد بعدم قبول عضويتهما فيه، والتهديد بفرض العقوبات، إلا أن هذه الإستراتيجية لم تكن ذات فعالية كبيرة قبل سنوات التسعينيات، كما حاول الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة رعاية المحادثات بين الدولتين في الفترة ما بين 1976–1981م(وهي فترة ترشح اليونان لعضوية الاتحاد الأوروبي وانضمامها إليه) هذه الفترة التي اتسمت بالتعقل والحوار وكذلك بالجلوس على طاولة المفاوضات بغرض الوصول إلى إيجاد حلول سلمية للنزاع بين الدولتين وتفادي الوقوع في حرب، وكادت المفاوضات تصل إلى توقيع على اتفاق عدم اعتداء لكنه لم يكتمل، نظرًا لتردِّي الأوضاع بين الطرفين، فتدخلات الاتحاد الأوروبي كانت قليلة جدًّا لتسوية الصراع بين الدولتين؛ حيث كان يكتفي في معظم الأحيان بدور الوسيط، أو بمذكرات التنديد

كلما اشتدت أزمات الصراع، الأمر الذي عابته اليونان، على اعتبار أنها أصبحت تنتظر منه دورًا أكثر فعالية يلعبه لحل نزاعاتها مع تركيا، لكن الاتحاد الأوروبي ترك هذه المسئولية لكلٍّ من حلف شمال الأطلسي، وكذلك المبادرات الدبلوماسية لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[150]. علاوة على ذلك، على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي طرف مُهم فيما يتعلق بالمصالحة بين المتنازعين، فإن الأوروبيين لم يتمكنوا من صياغة حل مقبول لكلا الجانبين.[151]

موقف حلف شمال الأطلسي N.A.T.O: لقد أخذ حلف شمال الأطلسي مسألة النزاع التركي – اليوناني في بحر إيجة من ضمن أولوياته وفقًا للتصريح الذي أدلى به القائد العام لقوات الحلف في جنوب أوربا "ستيفان روجر"(أن النزاع التركي اليوناني في بحر إيجة يعد من أكثر المشاكل أهمية بالنسبة لحلف شمال الأطلسي بدون استثناء، وفي حالة عدم إنهائه لن يكون هناك حليف ولا جناح جنوبي لحلف شمال الأطلسي) هذا التصريح أعطى تعزيزًا لكلٍّ من تركيا واليونان في تقدير مدى أهميتهم تجاه دول الحلف؛ لذلك قدمت أنقرة طلبًا رسميًّا إلى مجلس دول الحلف لبحث النزاع كونه يمسُّ دولتين منتميتين إلى هذا الحلف، حيث اجتمع الدول الأعضاء في بروكسل على مستوى وزراء الخارجية لبحث هذا النزاع[152]، وأشار أعضاء مجلس الحلف إلى أن القوات اليونانية والتركية أصبحتا في مواجهة بعضهما بدلاً من وقوفهما معًا في دفاعهما المشترك مع دول الحلف[153].

وقد كان الجانب التركي يتهم الولايات المتحدة بالوقوف إلى جانب اليونان في النزاع، بخاصة أنها أشارت إلى اللوبي اليوناني في الولايات المتحدة وتأثيره على القرار الأمريكي، وتبعًا لهذا التأثير ستحظى اليونان بالتأييد المادي والمعنوي من قِبل أعضاء الحلف عمومًا والولايات المتحدة بصورة خاصة، من ناحية أخرى اعتقد الأتراك أن ثقل عضويتهم محدود بسبب طابعها الإستراتيجي البحت، وأن الناتو يميل إلى الوقوف إلى جانب اليونان لأسباب تاريخية وثقافية ودينية.[154] وعلى العكس نفت

اليونان مزاعم الأتراك هذه بل بالعكس تمامًا فإنها تشكك في موقف دول مجلس الحلف إزاء عدالة قضيتها، وأن تركيا لها علاقات قوية مع حلف شمال الأطلسي، وأنها تستخدم نفوذ الحلف لصلحها في قضايا النزاع في بحر إيجة، إلا أنه في نهاية المطاف لم يستطع حلف شمال الأطلسي أن يضع حلاً للخلاف التركي اليوناني، واكتفي بإصدار بيان حث فيه الأطراف بالعودة إلى المفاوضات، وكانت النتيجة انسحاب اليونان من الحلف الذي ظهر عاجزًا في التصدي للنزاع التركي اليوناني[155].

وفي عام 1981 عندما تسلم أندريا باباندريو السلطة في أثينا أدرك أن خروج اليونان من الحلف[156] لم يؤتِ ثماره، بل على العكس أعطى لتركيا الأفضلية في تحالفها مع الغرب وأعطاها الموقع الأفضل في بحر إيجة فضلاً عن حرمان اليونان من الأسلحة والمعدات الحربية الغربية التي هي في حاجة إليها لتدعيم موقفها في نزاعها مع تركيا، وهذا ما صرَّح به باباندريو وحكومته أن إغلاق القواعد الأمريكية لن يجعل العلاقات بين اليونان والولايات المتحدة أسوأ فحسب، بل سيؤذن بضوء أخضر للعدوان التركي، على الرغم من أن الغرض الرسمي لقواعد الحلف هو منع العدوان السوفيتي، "وفي أكتوبر 1981م عادت اليونان ثانية إلى الحلف، معلنة بأنها" لن تنسحب من الناتو لأن الحرب مع تركيا ستصبح حتمية"[157].

وبهذا نرى أن موقف حلف شمال الأطلسي كان ميالاً للتوفيق السلمي بين تركيا واليونان ذلك لأهميته الإستراتيجية للحلف[158]، لكنه فشل في وضع حل يرضي الطرفين وينهي الصراع في بحر إيجة[159]، ومن ناحية أخرى يرى الناتو حجم الفوضى الناتجة عن المنطقة الجنوبية، وبالتالي أصبحت هذه المنطقة حلقة ضعيفة بشكل ينذر بالخطر في سلسلة دفاع الناتو.[160] فيتساءل مستشار أمريكي في أثينا: كيف يمكننا الدفاع(شرق المتوسط في زمن الحرب إذا لم يتعاون اليونانيون والأتراك في وقت السِّلم؟"[161].

ومن الواضح أن الناتو كان بحاجة إلى القيام بدور أكثر فاعلية في حل هذا النزاع؛ ذلك أن حدوث نزاع مسلح محتمل بين هذين الحليفين سيكون كارثيًّا على الحلف والمصالح الحيوية لحلف شمال الأطلسي في شرق البحر المتوسط، ويشكِّل هذا الهدف تحديًّا خطيرًا لحلف الناتو ويمثل اختبارًا جادًّا لمصداقية الناتو في حقبة ما بعد الحرب الباردة.(162)

موقف الولايات المتحدة الأمريكية: تحدد الموقف الأمريكي من النزاع التركي – اليوناني على بحر إيجة بالمصالح الأمريكية في المنطقة فضلاً عن كون الدولتين عضوتين في حلف شمال الأطلسي، وأن أي نزاع بينهما سيلحق الضرر بمصالح الحلف في المنطقة، وبما أن الطرفين كانا مستعدين لخدمة المصالح الأمريكية؛ لذا لم يكن للأمريكيين ميلٌ واضح لطرف معين في النزاع، وانتهجت واشنطن سياسة الحل الدبلوماسي ومحاولة التوفيق السلمي بين الطرفين؛ وانطلاقًا من ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت كل ثقلها الدبلوماسي لإنهاء النزاع بين تركيا واليونان، ويظهر بوضوح في كثرة المداولات التي طرحت في جلسات الكونجرس خاصة بالنزاع التركي اليوناني في أعوام 1976–1977–1978م، فقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي أمام الكونجرس "أن التوجُّه الأمريكي في أوروبا هو توجُّه نحو تركيا واليونان، وأن إستراتيجية هذين البلدين مهمة بالنسبة للأمن في منطقة البحر المتوسط والموقف الأمريكي في المنطقة، وظهر ذلك جليًّا أثناء قضية قبرص والنزاع التركي اليوناني في بحر إيجة؛ لذا لزامًا علينا تقوية هذين البلدين وتأمين احتياجاتها من الأسلحة، ومن ثم تستطيعان أن تؤديا دوراً فاعلًا في قبرص وبحر إيجة".

إن أهمية تركيا واليونان بالنسبة للأمن القومي الأمريكي حفَّزت واشنطن على تقديم نصائحها إلى الطرفين بضبط النفس لمنع اندلاع الحرب بين الدولتين اللتين تقعان في مناطق إستراتيجية تُعد حيوية بالنسبة لحلفائها؛ لذا أصبحت حكومة واشنطن ملتزمة بالوصول إلى تسوية سلمية للنزاع التركي اليوناني لمنع وقوع كارثة؛ لذلك

وقفت معارضة بكل قوة أية خطوة مسلحة لتغير الموقف الراهن في بحر إيجة، ومن هنا أدركت الحكومة الأمريكية أهمية الموقف المتوازن بين طرفي النزاع لأنه في حالة الميل على طرف دون الآخر يعطي فرصة كبيرة لأن يرتمي أحد أطراف النزاع في أحضان الاتحاد السوفيتي والانضمام إلى الحلف المعادي "حلف وارسو"[163].

أشار هنري كيسنجر في 15 أغسطس 1976في تصريحاته للصحافة أثناء اجتماع مجلس الأمن أن الولايات المتحدة تتشاور مع حلفائها الأوروبيين في مجلس الأمن – بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا – لوضع مشروع قرار "مقبول". من المفترض أن يدعو اليونان وتركيا إلى الامتناع عن أي عمل استفزازي واستئناف المفاوضات، كما أكَّد أننا "سنبذل قصارى جهدنا لمساعدة أصدقائنا، اليونان وتركيا للتغلب على الصعوبات التي يوجهانها، وأن "الولايات المتحدة لا تميل لطرف دون الآخر في نزاع بحر إيجة، وهي مشكلة "يجب حلها بين اليونان وتركيا".[164]

ولكن على أرض الواقع، كان الجانب اليوناني يرى عدم التوازن الأمريكي، بل اعتبره أكثر ميلاً للجانب التركي؛ حيث إن الولايات المتحدة تعد تركيا ذات أهمية إستراتيجية كبيرة من خلال مجاورتها الاتحاد السوفيتي، كما يمكن أن تؤدي دورًا محوريًّا مهمًّا في العالم الإسلامي، واعتبارها ورقة رابحة إذ يمكن استخدام تركيا في أوروبا ، فضلًا عن سيطرة تركيا على مضيقي(البسفور والدردنيل) يجعل من التفوق الغربي في البحر المتوسط لا سيما قسمه الشرقي، وذلك بالسيطرة على المضايق وحصر الأسطول السوفيتي في البحر الأسود[165] وهذا ما دفع وزير الخارجية اليوناني قسطنطين ميتسوتاكيس إلى أن يحذَّر من أنه إذا لم تدعم الولايات المتحدة اليونان في نزاعاتها مع تركيا، "فإن مسألة تشغيل القواعد العسكرية الأمريكية(في اليونان) ستصبح أكثر صعوبة"[166]. على الجانب الآخر أمرت تركيا الولايات المتحدة بتعليق جميع العمليات في القواعد التركية، بما في ذلك المنشآت الاستخباراتية الثلاث التابعة لوكالة الأمن القومي التي تراقب التجارب النووية السوفيتية والأنشطة المسلحة الأخرى، ردًّا

على قرار الكونجرس بوقف المساعدة العسكرية لأنقرة، هذا الحظر لن يُرفع إلا عندما يصادق الكونجرس على استئناف تسليم الأسلحة ومساعدات بقيمة 1.6 مليار دولار لتركيا على مدى أربع سنوات.[167]

وقد كان هناك ارتباط بين عدم الثقة في الناتو وبانعدام الثقة في الولايات المتحدة، ففي أبريل 1982، أوضحت دارسة تظهر آراء اليونانيين أوضحت أن 53.7٪ بالأمريكيين لا يثقون على الإطلاق في الولايات المتحدة و 39 ٪ لديهم القليل جدًّا من الثقة، ويعتقد العديد من اليونانيين أن الولايات المتحدة تميل نحو تركيا مما أسهم في صعود العداء لأمريكا في اليونان وقبرص[168]. وبهذا فقد كان الموقف الأمريكي يشوبه التذبذب كثيرًا ويسعى جاهدًا إلى رعاية مصالحه الإستراتيجية في المنطقة ذات الأهمية القصوى له، وإن كان هذا الموقف لم ينه هذا النزاع، فعلي حد تعبير الدكتور ستافرو "أستاذ الشئون الدولية في جامعة هوارد بواشنطن" في كل مرة يقول فيها الأمريكيون شيئًا لطيفًا لليونانيين، يشعر الأتراك بالإهانة والعكس صحيح"[169].

موقف الاتحاد السوفيتي: بعد انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عارضت حكومة الاتحاد السوفيتي انضمام تركيا إلى ذلك الحلف، واعتبرته تهديدًا لأمنها خاصة في إقامة قواعد عسكرية على حدودها، ومع ذلك لم تبدِ تركيا أي اهتمام للمعارضة السوفيتية[170].

أما عن الموقف السوفيتي من النزاع المطروح، فقد أعلن السوفييت موقفهم بصورة رسمية حول مسألة النزاع التركي اليوناني في 17 مارس 1978م أن التسوية السلمية للنزاع التركي اليوناني هي من مصلحة الشعبين، وأن الاتحاد السوفيتي يواصل دعوته لجعل البحر المتوسط وبحر إيجة منطقة سلام واستقرار... وأن حلف شمال الأطلسي الذي أقام قواعد عسكرية في تركيا واليونان يزيد من حدَّة سباق التسليح في شرق البحر المتوسط ويرغب قادة الحلف في أن يتأزم النزاع التركي – اليوناني بشكل يؤدي إلى

إخضاع هذين البلدين لأهداف حلف شمال الأطلسي العدوانية) ومن هذا يتضح أن الموقف السوفيتي كان يرغب في تسوية النزاع بين الطرفين من خلال الدفع بالدولتين للابتعاد عن حلف شمال الأطلنطي والتشكك في أهدافه، فضلًا عن أن هذه التسوية تجعل الولايات المتحدة بعيدة عن منطقة الصراع، وبالتالي لا تستطيع تعزيز مواقعها[171].

ثامنًا – الآثار السلبية للنزاع التركي اليوناني:

أولاً– على مستوى الأمن والسلام: أثارت الخلافات البحرية بين اليونان وتركيا في بحر إيجة وشرق البحر المتوسط مخاوف كبيرة، وكانت تهدد بشكل خطير السلام والأمن في المنطقة، لا سيما في حالة التنقيب عن النفط والغاز من جانب واحد في المناطق البحرية المتنازع عليها.[172]

وانعكاسات هذا الصراع على أمن وسلام البلدين قد تجلى في التسابق نحو التسلح عن طريق صناعة واقتناء الأسلحة المتطورة التي تتناسب ومختلف الظروف العسكرية أو السياسية المحتملة أو المفاجئة، حيث يعتبر البلدان من أكثر البلدان تسلحًا، وأن تركيا تتلقى دعمًا كبيرًا من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى تدهور العلاقات الأمريكية اليونانية، أما بالنسبة لليونان فتحصل على الأسلحة من أوروبا وبخاصة ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، بالإضافة إلى ما تحصل عليه من تعاون وتكنولوجيا بسبب التعاطف الأوروبي معها في نزاعها مع تركيا، و علي الرغم من سعي اليونان لامتلاك أفضل وأقوى الأسلحة والتكنولوجيات العسكرية، فإن تركيا تبقى متفوقة عليها في هذا المجال نتيجة لأمرين: هو تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني هو الميزانية الكبيرة المخصَصة للتسليح، الأمر الذي يخيف اليونان وتخشى بأن تقوم تركيا بعمليات عسكرية ضد جزرها في بحر إيجة، كما فعلت عام 1974م في جزيرة قبرص[173]. وبالتالي طالما بقيت أسباب هذا الصراع المختلفة موجودة في بحر إيجة دون اتفاقيات دولية ترضي الطرفين يبقى احتمال التصادم

العسكري ورادًا في أية لحظة[174].

ثانيًا: على المستوى الاقتصادي: يعتبر بحر إيجة مصدرًا هائلاً للثروات الطبيعية، التي إن استثمرت بطريقة جيدة فإنها ستشكل دخلاً وطنيًّا مهمًّا لكلا البلدين؛ لهذا الغرض يلاحظ السعي الدائم لكليهما والتنافس الحاد للتمكن من الحصول على حقوق سيادية أكبر فيه، وبالتالي استثمار مختلف لثرواته بأفضل استثمار، فالموارد الموجودة فيه ليست مستثمرة بالتساوي بين البلدين الأمر الذي تطالب به تركيا، فالبحر يحوي ثروة سمكية كبيرة لارتباطه بالبحر المتوسط وبحر مرمرة والبحر الأسود، فالصيد البحري يعتبر أهم القطاعات الاقتصادية في اليونان بعد القطاع الزراعي نظرًا للشريط الساحلي الكبير والعدد الهائل من الجزر، وكونها تملك أكبر أسطول بحري في العالم بعد بريطانيا، على عكس تركيا لا تملك الإمكانات نفسها والشريط الساحلي في بحر إيجة مقارنة باليونان؛ ولهذا تسعى للحصول على مزيد من الحقوق فيه، وفي المقابل تسعى اليونان للحفاظ على مكاسبها، وبالإضافة إلى مورد آخر هو البترول في بحر إيجة فمثل هذه الثروة تكون سببًا في النهوض باقتصاد البلدين، وبالتالي رفع مستوى المعيشة وتوقف أعمال التنقيب بسبب الصراع يشكل خسارة كبرى، كما أنه قد يكون سببًا في اندلاع الحرب في حالة تعنت الطرفين[175].

أدى عدم قدرة الناتو على حل النزاع اليوناني التركي في قبرص وبحر إيجة إلى تصعيد سباق التسلح بين اليونان وتركيا[176]؛ ففي أعقاب أزمة عام 1974، سجلت اليونان وتركيا أعلى زيادة في الإنفاق العسكري في الناتو، في عام 1976 على سبيل المثال بلغت ميزانية الدفاع لليونان 26٪ من إجمالي ميزانيتها أو 1،249،000،000 دولار؛ وأنفقت تركيا 29٪ من ميزانيتها أو 2،800،000،000 دولار على الدفاع، وهذا الحشد العسكري الهائل يضر باقتصاد كلا البلدين.[177]

ثالثًا: على المستوى الاجتماعي والثقافي: يشكِّل الصراع تهديدًا للأمن الاجتماعي والثقافي بما فيه من اضطهاد وعنصرية وصراع بين الحضارات؛ حيث نجد

مسألة الأقليات التركية في اليونان والأقلية اليونانية في تركيا، فقد شكَّل هذا الصراع الحقد بين البلدين وراح ضحيته الأبرياء من مهاجرين أو عمَّال مقيمين من أصول تركية أو يونانية في كلا البلدين[178].

وقد تمت تنمية هذه التصورات والتعبير عنها بشكل يومي منذ عام 1974 في وسائل الإعلام اليونانية والتركية؛ حيث يلقي مسئولون وصحفيون أتراك باللوم على الصحافة اليونانية والحكومة في تأجيج الرأي العام بحملات مناهضة لتركيا، كما يعتقد اليونانيون بقوة أن تركيا لن تتردد في تغيير الترتيبات الإقليمية للمنطقة المحيطة بها باستخدام القوة كلما سنحت فرصة، علاوة على ذلك يتهمون وسائل الإعلام التركية بتأجيج الرأي العام التركي بمشاعر معادية لليونان، وهذا ما أكدته جريدة الجارديان في عددها الصادر في 27 فبراير 1974م أن اليونانيين يغذون في عقول أطفالهم يوميًّا حرب الاستقلال عن الأتراك وأحلام إعادة تخليص القسطنطينية، وينعتون الأتراك بالبائسين والأغبياء[179].

لذا كان يجب على رجال الدولة في كلٍّ من اليونان وتركيا محاولة إحداث تغيير إيجابي في الرأي العام في بلدانهم فيما يتعلق بتصورات الطرف الآخر، وبالتالي لا ينبغي عرض الأحداث التي تجري بطريقة من شأنها تصعيد التوترات بين اليونان وتركيا.[180]

إن الخلاف في بحر إيجة يحتاج إلى حل في أقرب وقت ممكن، عندما يتم أخذ الخسائر السياسية والاقتصادية الناجمة عن تأجيل القضية في الاعتبار، وإن المزايا لإنهاء السجال العسكري الوهمي واضحة بشكل خاص بالنسبة لليونان ولتركيا؛ حيث ستستفيدان من الناحية الاقتصادية، والأهم من ذلك أن التسوية يمكن أن تنعش علاقتها مع الاتحاد الأوروبي وتزيد من مصداقية سياستهما الخارجية "الخالية من المشاكل" ومن المهم بنفس القدر حل المسألة بما يتماشى مع القواعد القانونية الدولية والاتفاق على حل على أساس متبادل؛ حيث سيكون كلا الجانبين راضيين عن نتيجة عادلة.

إن التوصل إلى اقتراح قوي ومقبول قانونًا للتعامل مع نزاع الجرف القاري يستلزم الاتفاق على بعض الأرضية المشتركة بين الدولتين في المقام الأول، وهذا يتم من خلال

القيام بالخطوات المشتركة التالية، وهي خطوات مقترحة لحل هذا النزاع من جذوره:

1) قبل كل شيء بحر إيجة هو بحر مشترك بين اليونان وتركيا؛ حيث يجب على كلا البلدين احترام المصالح الحيوية لبعضهما البعض... فبموجب القانون، لكلتا الدولتين الحق في المطالبة بمناطق الجرف القاري في بحر إيجة. يجب أن يقوم أي تعريف للمناطق البحرية على أساس الموافقة المتبادلة ويجب أن يكون مستفيدًا ومنصفًا لكلا الطرفين.
2) تعتبر حالة الجرف القاري لبحر إيجة حالة فريدة من نوعها بين حالات ترسيم الحدود البحرية المماثلة؛ فيجب الأخذ في الاعتبار عند تعيين الحدود المشهد الجغرافي لبحر إيجة؛ حيث الطبيعة شبه المغلقة لبحر إيجة، فيجب أن يؤخذ موقع الجزر وعددها وحجمها، والعلاقة الساحلية لليونان وتركيا بداخلها، والخصائص الجيولوجية وطول قاع البحر تحتها، ودرجة معقولة من التناسب في الاعتبار عند تعيين الحدود.[181]
3) تنهي تركيا رسميًّا التحليق فوق الجزر اليونانية المأهولة، وتتعهد اليونان بنزع السلاح من جزر إيجة، وفقًا للالتزامات التي تعهدت بها في سلسلة من المعاهدات السابقة، بمجرد التوصل إلى اتفاقية بحر إيجة الشاملة مع تركيا والمصادقة عليها، تتعهد تركيا بحل جيشها الرابع بشكل متزامن أو نقله بعيدًا عن بحر إيجة.
4) يعلن كلاهما عن استعدادهما للتفاوض بشأن ترتيبات خاصة لبحر إيجة، بما يتماشى مع مبادئ الإنصاف والظروف الخاصة؛ حيث تعترف اليونان علنًا بتركيا كدولة ساحلية، لها حقوق يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تعيين حدود المناطق البحرية لبحر إيجة، وتلاحظ أن هذه الأمور قد تم التحكيم فيها أو الفصل فيها من قِبل دول أخرى لها خطوط ساحلية على البحر المشترك. تلتزم تركيا علنًا بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتعترف بالقانون الدولي لليونان بحقها من حيث المبدأ في تمديد بحارها الإقليمية إلى اثني عشر ميلاً بحريًّا، أعلن الجانبان بشكل مشترك أن المفاوضات ستشمل

الحفاظ على ممرات أعالي البحار إلى الموانئ التركية الرئيسة والمضائق التركية إلى البحر الأسود التي يمكن استخدامها للملاحة الدولية.

5) يعتقد الجانب اليوناني أن هناك قضية واحدة فقط يتعين حلها مع تركيا – التعيين القانوني للجرف القاري لبحر إيجة – بينما تصر أنقرة على عدد كبير من المطالبات أحادية الجانب التي تهدف إلى تغيير الوضع الراهن في بحر إيجة، وبالتالي لا يُتوقع أن يؤدي هذا الأسلوب في تسوية الخلافات إلى أي نتائج حقيقية، فإن التمسك بهذا الأسلوب في حل النزاع أمر خطير للغاية؛ لأنه قد يؤدي إلى زيادة التوترات بين الاثنين[182].

6) يجب التقارب بين اليونان وتركيا في المجالات من خلال الارتقاء بمصالحهما المشتركة، بينما تُترك القضايا التي تفرق بينها في مجال السياسة العليا جانبًا ليتم التعامل معها لاحقًا، والتي ستؤدي في النهاية إلى إنشاء مجتمع سياسي في منطقة بحر إيجة أكثر هدوءًا وتكاملاً.[183]

في الختام لا يمكن حل النزاعات المتعلقة ببحر إيجة حتى الآن؛ لأن الإرادة السياسية المتبادلة لحل هذه الخلافات لا توجد بشكل كامل في العلاقة بين اليونان وتركيا، ومن الممكن استنتاج ما إذا كانت مشاكل بحر إيجة ذات طبيعة قانونية أو سياسية، ومن المعقول تسوية هذه الخلافات بالوسائل القانونية بالموافقة المتبادلة بين اليونان وتركيا في حالة فشل الطرفين في تسويتها بالوسائل السياسية.

حيث تستند كلتا الدولتين في حججهما على قواعد القانون الدولي، ومع ذلك فإن أكثر ما يحتاجه البلدان هو الإرادة السياسية لحل هذه الخلافات ومتابعة الدبلوماسية وليس السياسة الشعبوية، وهناك حاجة إلى حلول عادلة لمشاكل القانون البحري بين تركيا واليونان على أساس الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة، كما تحتاج تركيا واليونان إلى تعزيز فهمهما للتعاون والتضامن والشراكة من خلال القواسم والمصالح المشتركة القائمة على علاقات الجوار التاريخية.

الهوامش

(1) Mcmanus, Doyle: Allies' are old Enemies: Gulf between Greece, Turkey deep, and wide, Los Angeles Times, Jun 25, 1980; pg. B1.
(2) Nevđn Asli Toppare: A Legal Approach to The Greek Turkish Continental Shelf Dispute at The Aegean Sea, A Master's Thesis, Department of International Relations Bilkent University, Ankara, March 2006, p11.
(3) Zeynep U. Kasli,(Re)bordering Territory and Citizenship on the Greek-Turkish Borderland, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, University of Washington, 2017,p p32-40
(4) B. Lewis: The Emergence of Modern Turkey, Oxford University Press, Oxford, 1968, pp. 323-480.
(5) Mine Pinar Gözen: Disputes, Claims and Settlement Proposals Related to The Territorial Sea Issue in Greek-Turkish Relations, Master's, Bilkent University, The Institute of Economics and Social Sciences, Ankara, July 2005, p 24.
(6) Nevđn Asli Toppare: Op. Cit., p11.
(7) T. Bahcheli, Greek-Turkish Relations since 1955, Westview Press, 1990, p. 14.
(8) Zeynep U. Kasli, op. cit.,p p32-40
(9) A.Alexandris, The Greek Minority of Istanbul and Greek-Turkish Relations 1918-1974,Istanbul,1983, pp. 211-233
(10) مبدأ ترومان: اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بملء الفراغ السياسي والعسكري الذي حدث في الشرق الأوسط عقب الحرب العالمية الثانية، فعالجت الفراغ السياسي ببعض الوسائل التي لم تسفر عن نتيجة حاسمة، أما الفراغ العسكري فقد عالجته بتقديم معونة عسكرية واقتصادية عاجلة عام 1947م إلى كل من تركيا واليونان لشعور هاتين الدولتين أكثر من غيرهما بالتهديد المباشر من الاتحاد السوفيتي وصرح ترومان أمام الكونجرس بأن تعرض تركيا واليونان للاعتداء السوفيتي قد يعرض السلام والأمن الأمريكي، ففي 10 مايو 1947 أقر مجلس النواب الأمريكي برنامج الرئيس ترومان بأغلبية 287 صوتًا ضد 107 صوتا لمساعدة اليونان وتركيا. للمزيد انظر هيام عبدالشافي عبدالمطلب محمد: أهمية موقع تركيا الإستراتيجي في إعلان مبدأ ترومان، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، عدد40، ديسمبر 2016، ص150– 155؛ أميرة رشك لعيبي الزبيدي: مبدأ الرئيس الأمريكي هاري ترومان واختلاف رؤيته لإستراتيجية الإحتواء عن

رؤية مدير مكتب تخطيط السياسات جورج كينان، حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، العراق، العدد34، يونيو 2018، ص228–230.؛

S. Victor Papacosma, Legacy of Strief: Greece, Turkey, and The Aegean Studia Diplomatica. Studia Diplmatica, Vol. 37, No. 3, 1984, p. 297

(11) Theodora Bcalaitzaki: Perceptions of the US Invol Vement by Athens and Ankara in the Greek -Turkish Dispute(1954-1999), A PhD Dissertation, The Institute of Economics and Social Sciences of, Bilkent University, Ankara, September 2004,p p58-60.

(12) كانت قبرص تحت الإدارة البريطانية منذ عام 1878، حيث يعيش شعبان وطنيان متميزان معًا، وهما القبارصة الأتراك المسلمون والقبارصة اليونانيون الأرثوذكس المسيحيون. اعترفت بريطانيا صراحةً بالطائفتين في الجزيرة من خلال بياناتها الحكومية. في وقت مبكر من عام 1947، بدأت الحملات والمظاهرات من قبل القبارصة اليونانيين. كان الطلب اليوناني بتوحيد الجزيرة مع اليونان. في عام 1954، تقدمت الحكومة اليونانية بطلب إلى الأمم المتحدة لمنح حق تقرير المصير لشعب قبرص، ومع ذلك، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ذلك عدم مناقشة الوضع. في عام 1960، تفاوض المجتمعان في الجزيرة ووقعا على اتفاقيتي زيورخ ولندن لإنشاء دولة قبرص المستقلة، مع كون بريطانيا واليونان وتركيا قوى ضامنة للوضع في الجزيرة. ومع ذلك، اعتبر القبارصة اليونانيون إنشاء الجمهورية خطوة نحو الهدف النهائي، وسرعان ما بدأوا في تدمير التوازنات التي أنشأتها اتفاقيات عام 1960. ولجأ القبارصة اليونانيون إلى العنف عام 1963 لهذا الغرض، وطردوا القبارصة الأتراك من جميع الأجهزة الحكومية بالضغط. حتى عام 1974، عندما تدخلت تركيا في الجزيرة وفقًا لحقوقها والتزاماتها بموجب المعاهدة، حدثت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد القبارصة الأتراك مما أدى إلى تشريد حوالي 30.000 شخص. بعد أن حاول اليونان السيطرة على قبرص من خلال انقلاب نظمه المجلس العسكري في أثينا والمتعاونين معه في قبرص، تدخلت تركيا في الجزيرة لوضع حد للفظائع التي كانت تُرتكب ضد الشعب التركي منذ ذلك الحين، الجزيرة مقسمة إلى قسمين. القبارصة اليونانيون المقيمون في الجنوب والأتراك في الشمال في 13 فبراير 1975،، أعلن القبارصة الأتراك دولة قبرص الاتحادية التركية. بعد أن حُرموا من جميع حقوقهم بموجب دستور عام 1960، وافق المجلس القبرصي التركي بالإجماع في 15 / نوفمبر 1983 على إعلان الاستقلال وإنشاء الجمهورية التركية لشمال قبرص.

للمزيد راجع أحمد جاسم إبراهيم حميد: القضية القبرصية والصراع التركي اليوناني في ظل الموقف الدولي 1960 – 1994: دراسة تاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل، العراق، مج 6، ع1، 2016 م، ص ص81– 103؛

Orhan Soysal: An Analysis of the Influences of Turkey's Alignment with the West and of the Arab-Israell Conflict upon Turkish-Israeli and Turkish-Arab Relations.1947-1977, A Dissertation Presented to The Faculty of Princeton University In Candidacy For The Degree of Doctor of Philosophy, June 1983, p 245.

(13) S. Victor Papacosma: op. cit., pp. 295-318.

(14) Nevđ n Asli Toppare: op. cit., p. 13.

(15) Ertuğ rul Apakan: Ege ve Doğ u Akdeniz meselelerinin tarihsel, hukuki ve siyasi veçheleri üzerine tahlil ve düş ünceler,Odtü Geliş me Dergisi, 48(Aralı k), 2021,pp 155-184.

(16) S. Gülden Ayman,: "Türk-Yunan İ liş kilerinde Güç ve Tehdit", Türk Dı ş Politikası nı n Analizi: Bası m, İ stanbul, 2004, s. 493؛ Hamdi Poyraz, Türk-Yunan Sorunları Ege Denizi ve Ege Adaları , Harp Akademileri Bası mevi, İ stanbul, 2004, s. 41-42 .

(17) عوينة محمد: الصراع التركى اليوناني في بحر إيجة 1912– 1999ز رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2017، ص ص28– 29.

(18) Selman Öğ üt: The Sea Politics of The Eu in The Framework of 1982 Un Convention on Thelaw Of The Sea, Marmara Üniversitesi Hukuku Ana Bilim Dali, Master of Arts, İ stanbul, 2010, p. 13.

(19) أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس: الحكم المصري في جزيرة طاشوز Tasoz في عهد محمد علي باشا، المجلة التاريخية المصرية ، مج47، 2011م ، ص ص 233–234.

(20) Selman Öğ üt: op. cit.p. 13.

(21) عوينة محمد: مرجع سابق، ص19.

(22) حسن على خضير العبيدى: السياسة التركية تجاه اليونان 1945– 1974. كلية التربية، جامعة تكريت، العراق 2002، ص47.

(23) نفسه ، ص48.

(24) عوينة محمد: مرجع سابق، ص50.

(25) وليد محمود أحمد: النزاع التركى اليوناني على بحر إيجة في ضوء القانون الدولى للبحار. العدد 7، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،

العراق 2007، ص314، 214.؛بول كولز: العثمانيون في أوروبا. ترجمة: عبد الرحمن عبد الله الشيخ. العدد 126 سلسلة الألف كتاب الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1993، ص145.

(26) Constantinos Stephanopoulos: An Aegean Peace: International Law and the Greek- Turkish Conflict. Harvard International Review 1999, Vol. 21, No. 1, p.18.

(27) يوجين روغان: سقوط العثمانيين. الحرب العظمى في الشرق الأوسط. ترجمة: معين الإمام. منتدى العلاقات العربية والدولية. الدوحة(قطر) 2018، ص54.؛أ. ج. جرانت، هارولد تمبرلى: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789– 1950. ترجمة: محمد على أبو درة، لويس إسكندر. مراجعة: أحمد عزت عبد الكريم، مؤسسة سجل العرب، القاهرة 1967، ص157، 158.

(28) Constantinos Stephanopoulos: op. cit., p. 18.

(29) عوينة محمد: مرجع سابق، ص51.

(30) William Peter Kaldis, Background for Cinflict Greece, Turkey and the Aegean Islands 1912- 1914, The Journal of Modern History, Vol. 51, No. 2,(Jun.,1979),p119.

(31) Ibid. p. 1121.

(32) عوينة محمد: مرجع سابق، ص51.

(33) Selman Öğ üt: op. cit., pp. 33-34.

(34) حنا عزو بهنان: العلاقات التركية اليونانية 1930– 1941. المجلد 6، العدد 17، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل 2010، ص63.

(35) S. Victor Papacosma: op. cit., p. 297

(36) محمد نور الدين: هكذا رُسمت حدود تركيا بعد الحرب العالمية الأولى. العدد 155، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية 2017، ص76– 78.

(37) رياض الصمد: العلاقات الدولية في القرن العشرين، تطور الأحداث في الفترة ما بين الحربين 1914– 1945. ط3، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1986، ص110– 114.

(38) Michael N. Schmitt: Aegean Angst: The Greek- Turkish Dispute,Naval War Collega Review, summer 1996, vol.49.no.3, p. 45.

(39) محمد نور الدين: هكذا رسمت حدود تركيا.. مرجع سابق، ص79.

(40) أحمد محمود علو السامرائى: أحمد محمود علو السامرائى: مؤتمر لوزان ونتائجه على تركيا الحديثة. العدد 14، مجلة مداد الآداب، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت 2013، ص365، 366؛ ج. ب. ديروزيل: التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين 1919– 1954. ج1، ترجمة: خضر خضر، مكتبة الجامعة 1985، ص43.

(41) Selman Öğ üt, op. cit., p. 174.

(42) Ertuğ rul Apakan, op. cit., pp. 155-184.

(43) Ertuğ rul Apakan:, op. cit., pp. 155-184.

(44) Turkish National Commission for Unesco. Ataturk, Ankara University 1963, p. 135.

(45) Ertuğ rul Apakan:, op. cit., pp. 155-184.

(46) Report Part Title: Turkey As A "Mediterranean Power". Report Part Authour: Meliha Benli Altunisik. Report Title: Turkey.Report Subtitle: Reluctant Mediterranean Power. Report Authors: Nathaliatocci, Meliha Benli Altunisik and Kamal Kirisci. German Marshal Fund of the U. S. 2011, p. 8

(47) Van Coufoudokis: Greek – Turkish Relations, 1973- 1983: The View from Athens. The Mit Press, International Security. 1985,Vol.9, No. 4, p. 188.

(48) عوينة محمد: مرجع سابق، ص52.

((49 John M. Vander Lippe: A Cautiaus Balance: The Questions of Turkey in World II. The Historian Fall 2001, Vol. 64, No. 1, pp. 63- 80.

(50) وليد محمود أحمد: مرجع سابق، ص215.

(51) Andrew Mango, Greece and Turkey: Unfriendly Allies: The World Today, Aug., Sep., Vol. 43, No. 8\9, p. 145.

(52) عوينة محمد: الصراع التركي اليوناني.. مرجع سابق، ص52.

(53) Mine Pinar Gözen: op. cit., p. 27.

(54) Nevđ n Asli Toppare: op. cit., p. 15.

(55) عبد الباري أحمد عبد الباري: وضع الامتداد القاري في القانون الدولى. العدد 9، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، يونيه 1979، ص244، أحمد محمد بهى الدين محمد رمضان: مبدأ سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية. دراسة تطبيقية على الثروة البترولية. رسالة دكتوراه في القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية 2010، ص189 وما يليها.

(56) رفعت محمد عبد المجيد: المنطقة الاقتصادية الخالصة في البحار. رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة 1982، ص15.

(57) استند رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى جفاف المخزون البترولي العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، وإلى ضرورة اكتشاف حقول بترول جديدة وغاز ومعادن أخرى في قاع البحار وفيما تحت القاع، ومن ثم أصدر تصريحًا فرديًا من جانب الولايات المتحدة تتملك بمقتضاه الولايات المتحدة الموارد المعدنية المجاورة لشواطئها، ونظرًا لأن هذا التصريح كان فرديًا؛ فإنه لا ينشئ التزامًا دوليًا على الدول الأخرى، وإنما يمكن أن يعتبر أساسًا لقاعدة عُرفية. عبد المعز عبد الغفار نجم: تحديد الحدود وفقًا للاتفاقية الجديدة لقانون البحار. ط2، دار النهضة العربية، القاهرة 2007، ص6؛

Robert B. Krueger: The Background of The Doctrine of The Continental Shelf and The Outer Continental Shelf Lands Act, Natural Resources Journal, July 1970, vol. 10, No. 3, pp. 442-514.

(58) محمد بن سعود السياري: الأسس القانونية لاستغلال ما تحت قاع البحر فيما وراء المياه الإقليمية. بحث في الاتجاهات الجديدة للقانون الدولي للبحار، وقصة اكتشاف الثروات المعدنية تحت قاع البحر الأحمر. المجلد 7، مجلة كلية العلوم الإدارية، جامعة الرياض 1980، ص124.

(59) بوزيدي خالد: النظام القانوني لسيادة الدولة على إقليمها البحرى. رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبى بكر بلقايد، الجزائر 2014، ص ص225، 226.

(60) Robert B. Krueger: op. cit., pp. 442-514.

(61) Nevđ n Asli Toppare: op. cit., p. 18.

(62) وليد محمود أحمد: النزاع التركى اليوناني على بحر إيجة في ضوء القانون الدولى للبحار. العدد 7، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق 4،2007، ص215.

(63) Nevdv Asli Toppare: op. cit., p. 45.

(64) Alexis Phyloctopoulos: Mediterranean Discord: Conflicting Greek-Turkish Claims on the Aegean Sea, American Bar Association, The International Lawer, July 1974, Vol. 2, p. 432.

(65) Moustakis, Fotis: Conflict in the Aegean Contemporary Review; Jan 1999; 274, 1596; p. 8.

(66) S. Victor Papacosma., op. cit. p. 303.

(67) Alleta Mondre,, op. cit. p. 88.

(68) Ufuk Alkan: Türkiye'de Avrupa Birliğ i Dı ş Politikası : Türkiye-Yunanistan İ liş kilerinde Ege Çatı ş ması Örneğ i, Doktora tezi, İ stanbul, 2013, p. 73.
(69) Nevdv Asli Toppare: op. cit., p. 45.
(70) Ertan Köse, Yunanistan ve Bitmeyen Kin, IQ Kültür Sanat Yayı ncı lı k, İ stanbul, 2005, s. 88-91.
((71 S. Victor Papacosma, Legacy of Strief. op. cit., p. 303.
(72) Ibid. p. 304.
((73 Mustafa Aydin Kadir,, op. cit., p. 74.
(74) عزيزة فهمى مراد: الحكم الصادر من محكمة العدل الدولية في قضية الجرف القاري لبحر إيجة بين تركيا واليونان في 19/ 12/ 1978، المجلد 35، المجلة المصرية للقانون الدولى، الجمعية المصرية للقانون الدولي 1979، ص209.
(75) Michael N. Schmitt: op. cit. p. 54.
((76 International Court of Justice.., op. cit. p. 9.
(77) S. Victor Papacosma: Op.Cit, pp. 295-318.
(78) عزيزة فهمى مراد: مرجع سابق، ص209.
(79) Ertuğ rul Apakan op. cit., pp. 155-184.
((80 Aurelia A. Georgopoulos, Delimitation of the Continental Shelf in the Aegean Sea, Fordham International Law Journal, Article 5, Vol. 12, Issue 1, 1998, p. 92.
(81) Nevdv Asli Toppare:: op. cit. p. 46.
((82 Michael N. Schmitt: Aegean Angst: The Greek- Turkish Dispute. op. cit. p. 54.
((83 Ibid. p. 54.
(84) Serdar, Gurner, op. cit. p. 306.
(85) عزيزة فهمى: مرجع سابق، ص210.
(86) International Court of Justice, Report of Judgment, Advisory Opoinions and Order Aegean Sea, Continental Shelf Case(Greece V. Turkey) Judgment of 19 December 1978, p. 9.
(87) Mine Pinar Gözen: op. cit., p. 55.
(88) Ibid. p. 56.
(89) Mine Pinar Gözen: op. cit.,p p. 57-58.
(90) Nevdv Asli Toppare: op. cit., p. 46.
(91) أسماء بلخضر: تأثير العلاقات المدنية/ العسكرية على مسار التحول الديمقراطى في تركيا منذ 2002. رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر 2017، ص33.
(92) Crisis Group Europe Report:International Crisis Group, Turkey-Greece: From Maritime Brinkmanship to Dialogue, N°263, 31 May 2021, p. 25.

((93 UN Doc. S/12173, Aug. 12, 1976, at 5. The movements of Sismik-I are de¬tailed in this document at 2 as well as in its Annex I, at 2-3.

(94) عزيزة فهمى: الحكم الصادر من محكمة العدل الدولية.. مرجع سابق، ص210.

((95 Alleta Mondre, op. cit., p. 88.

(96) The Aegean; Messing about in boats," The Economist(July 17, 1976), p. 48; S. Victor Papacosma, op. cit., p. 306.

(97) Brian W.Beeley: The Greek- Turkish Boundary: Conflict at the Interface. Transactions of the Institute of British Geographers, 1978, Vol. 3, No. 3, Settlement and Conflict in the Mediterranean World 1978, p. 363.

(98) Greek-Turkish Crisis Brewing In Aegean Sea, Associated Press. N.Y. 28 Mar 1987: 04.

(99) Van Coufoudokis: Greek – Turkish Relations.. op. cit., p. 206.

((100 Brian W.Beeley: op. cit., p. 363.

(101) Van Coufoudokis: op. cit., p. 201.

((102 Aurelia A. Georgopoubs, op. cit. p. 93.

(103) S. Victor Papacosma, op. cit. p. 306, 307.

(104) UN Doc. S/PV.1949, Aug. 12, 1976, at 16..

((105 UN Doc. S/PV.1949, Aug. 12, 1976, at 16. The Greek representative summarized the substantive dispute at 6-15.

((106 United Nations, Charter of the United Nations, 24 October 1945, 1 UNTS XVI, Article 35(1); Umit Dagon, Aegean Sea Continental Shelf(Greece V. Turkey) Carvinus. University of Bodabest Institute for International Studies, 2019, p.152.

((107 UN Doc. S/12176, Aug. 13, 1976.

((108 UN Doc. S/12176, Aug. 13, 1976. Turkish charges of Greek explorations in the Aegean "outside the territorial waters" of the specified islands are detailed in UN Doc. S/12182, Aug. 20, 1976.

(109) The Turkish representative in the Security Council, UN Doc. S/PV.1950, Aug.13,1976, at 7-10

(110) Furkan Cinar: The Aegean Case And Its Influence Upon The Greek-Turkish Relation, Marmara Sosyal Blllmler Enstitusu Siy, Istanbul-2003, p. 67.

((111 Letter from the permanent representative of Turkey to the Secretary-General of the UN of Aug. 18, 1976, UN Doc. S/12182.

((112 UN Doc. S/ PV.1950, Aug. 13, 1976, at 12.

((113 UN Doc. S/PV.1953, at 7.

((114 The Security Council, Resolution 401(1976).

(115) عبد الله الأشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 7، العدد 3، الكويت، 1979، ص19، 20؛

Trimbom Harry: Territorial Claims Involved: Greece ،Turkey Quarrel Over Aegean oil, Los Angeles Times ،April 28, 1974, pg. A 1S.

(116) Ertuğ rul Apakan: Ege ve Doğ u Akdeniz meselelerinin tarihsel, hukuki ve siyasi veçheleri üzerine tahlil ve düş ünceler, ODTÜ Geliş me Dergisi, 48(Aralı k), 2021, pp. 155-184.

(117) عبد الله الأشعل: مرجع سابق، ص8–9.

(118) American Bar Association: Aegean Sea Continental Shelf Case: Greece v. Turkey, Fall 1976, Vol. 10, No. 4(Fall 1976), pp. 757-768.

(119) عبد الله الأشعل: مرجع سابق، ص9–10.

(120 ICJ: Aegean Sea Continental Shelf Judgment, Reports 1978, at p. 12.

(121) عبد الله الأشعل: مرجع سابق، ص11.

(122) Theodora Bcalaitzaki: op. cit., p. 63.

(123) Maria Ververidou, Trends In Greek-Turkish Relations At The Turn Ofthe 20 " Century: Prospects For Economic Cooperation, Master, Bilkent University, Institute Of Economics And Social Sciences, Ankara July 2000, p46-48.

(124) Alona E. Evans: Aegean Sea Continental Shelf Case(Greece v. Turkey), The American Journal of International Law, Vol. 73, No. 3(Jul., 1979), pp. 493-505.

((125 ICJ:Aegean Sea Continental Shelf Judgment, Reports 1978, at p.12.

((126 ICJ:Aegean SeaC ontinental Shelf Judgment, Reports 1978, at p. 17, para 39.

((127 Leo Gross: The Dispute Between Greece and Turkey Concerning the Continental Shelf in the Aegean, The American Journal of International Law , Jan., 1977, Vol. 71, No. 1(Jan., 1977), pp. 31-59.

(128) Nevdv Asli Toppare: op. cit., p. 48.

(129) Ertuğ rul Apakan: op. cit., pp. 155-184.

(130) Theodora Bcalaitzaki: op. cit., p. 16.

(131) Nevdv Asli Toppare: op. cit., p. 48.

(132) عبد الله الاشعل: مرجع سابق، ص21.

(133) Ufuk Alkan: . op. cit. p66.

(134) Loren Jenkins: Greeks, Turks Back Down Over Aegean, The Washington Post, Mar 29, 1987, pg. A19

(135) Nihat Akçay.. Yüzyilda Türkiye'nin Tehdit Algilamalari, ve Güvenlik Açilimlari,(Doktora Tezi), Uludağ Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, ULUSLARARASI Iliş kiler Anabilim Dali, Bursa 2008, s 53-66

(136) Nevdv Asli Toppare: op. cit., p48. p51

(137) Ş aban Çalı ş , Birol Akgün, "Çatı ş madan Uzlaş maya: 21. Yüzyı la girerken Balkanlar'da Türk YunanRekabeti", 21.Yüzyı lda Türk Dı ş Politikası , Ankara:2004, 265-285, s.268

(138) Aurelia A. Georgopoubs: op. cit., pp. 100-102.

(139) McManus, Doyle: Op . Cit; p. B1

(140) Morris, Joe Alex: Greece-Turkey Aegean Conflict Seen Cooling Off, Los Angeles Times ; Sep 3, 1976; p. C8.

(141) Grass, Leo, "The Dispute Between Greece and Turkey Concerning the Continental Shelf in the Aegean," American Journal of International Law, Vol. 71, No. 1(Winter 1977), pp. 31-45

(142) Ferhat Pirînççî: Ege Sorunlari Ve Türk-Yunan Îlt§Kîlerl،(Yüksek L1sans Tezî), Bursa 2005, Uludag Üniversltesi Sosyal Biltmler Enstttüsü Uluslararasi Iltÿkîler Anabîl1m Dali, pp. 110-116.

(143) Theodora Bcalaitzaki: op. cit., p. 65.

(144) Marcia Christoff Kurop: Greece and Turkey: Can They Mend Fences?, Foreign Affairs, Jan. - Feb., 1998, Vol. 77, No. 1(Jan. - Feb., 1998), pp. 7-12.

(145) Hüsey Lar Varli: Bilateral Problems In Turkish-Greek Relations And Their Effects On The Relations Between Turkey And European Union, Yuksek Lisans Tezi, Istanbul, 2010, pp. 28-34.

(146) Ufuk Alkan: . op. cit., p. 73.

(147) Ferhat Pirînççî: . op. cit, pp. 110-116.

(148) Report, Turkey and Greece: Time to Settle the Aegean Dispute: Crisis Group Europe Briefing, N°64 , Istanbul/Athens/Brussels, 19 July 2011, p. 26.

(149) عوينة محمد: مرجع سابق، ص ص76–77.

(150) عوينة محمد: مرجع سابق، ص75–76.

(151) Kaloudis, George: Moving Beyond Conflict Prevention to Reconciliation: Tackling Greek-Turkish Hostility, International Journal on World Peace; Jun 2001; 18, 2; p. 73.

(152) Clyde H. Farnsworth: Greek-Turkish Oil-Field Dispute In Aegean Remains, Unresolved: Geography Is Complex, New York Times, Jul 23, 1974; pg. 16.

(153) Eugenia Balodimas: America and the Aegean Crisis, Harvard international Review,November 1987, Vol.10.No.1, pp. 33-35.

(154) Theodora Bcalaitzaki: op. cit., p. 79.

(155) نعيم كريم الشويلي وآخرون: موقف الدول الكبرى من الصراع التركي اليوناني على بحر إيجة 1974–1981م، مجلة جامعة ذي قار، ع3، مج4، العراق، 2008م، ص70.

(156) أدت أحداث منتصف صيف 1974 إلى تفاقم الوضع السيئ مما دفع اليونان إلى سحب جيشها من N.A.T.O لعدم ممارسة ضغوط وقائية ضد تركيا قبل وبعد غزوها لقبرص في 20 يولية. اعتبرت الحكومة اليونانية هذه الإجراءات الدراماتيكية ضرورية لاسترضاء الرأي العام اليوناني الغاضب.ففي ديسمبر 1974 صرح رئيس الوزراء اليوناني لن ننضم مرة أخرى إلى الجناح العسكري للناتو حتى إيجه. تم تصحيح أسباب انسحابها: الاحتلال التركي لإقليم قبرص وتهديد حقوق السيادة اليونانية في بحرإيجه راجع:

Ş aban Çalı ş ,: op. cit, s.268.

يطرح غالبية الشعب اليوناني السؤال أخيرًا: لماذا يجب أن تنتمي اليونان إلى الناتو؟ إذا لم يمنع الناتو الغزو التركي لقبرص، فما الذي سيمنع تركيا من الاستيلاء على بعض الجزر اليونانية في بحر إيجه؟ توصل غالبية اليونانيين إلى الاعتقاد بأن التهديد لليونان لم يعد من جيرانها الشماليين ولكن من شريكها في الناتو في الشرق. كان ينبغي لليونان الانسحاب تمامًا من الناتو بسبب تقاعسها أثناء الغزو التركي لقبرص، وهو التقاعس الذي يمكن اعتباره دعمًا ضمنيًا للعدوان التركي. أكثر من ربع الأشخاص الذين أجابوا على السؤال لم يوافقوا على الانسحاب(28.3%)؛ كان(10.6٪) محايدين، وافقوا بشدة على الانسحاب(61.1٪).راجع:

Kourvetaris, George: The Southern Flank of NATO: Political Dimensions of the Greco-Turkish Conflict Since 1974, A East European Quarterly; Winter 1987; 21, 4, p. 431.

(157) Furkan Cinar:: op. cit., p 67.

(158) Eugenia Balodimas:: op. cit, pp. 33-35.

(159) عوينة محمد: مرجع سابق، ص74- 75.

(160) Birand, Mehmet Ali: A Turkish View of Greek-Turkish Relations, Journal of Political and Military Sociology; Fall 1988; 16, 2; p. 173

(161) James m. Perry: Greek-Turkish Enmity Ripples Through Aegean, Wall Street Journal; Apr 2, 1985, p. 32.

(162) Moustakis, op. cit., p. 8.

(163) Theodora Bcalaitzaki: op. cit., p. 18.

(164) Paul Hofmann: Turks Ask Talks With The Greeks, New York Times Aug 15, 1976; pg. 1.

(165) Van Coufoudakis: Greek-Turkish Relations in the Post-Cold War Era: Implications of the American Response, Van The Cyprus Review; Spring 1997; 9, 1; p. 7

(166) McManus, Doyle: Op.Cit ; p. B1

(167) Tad Ssulc: Dangers in the Aegean: Inheriting a Problem, The Washington Post, Dec 12, 1976; p. B3.

(168) Kourvetaris, George: The Southern Flank of NATO: Political Dimensions of the Greco-Turkish Conflict Since 1974, A East European Quarterly; Winter 1987; 21, 4; p. 431.

(169) Eugenia Balodimas:: op. cit, pp33-35.

(170) حسن على خضير العبيدى: مرجع سابق، ص ص59–64

(171) نعيم كريم الشويلي وآخرون: مرجع سابق، ص ص69– 73.

(172) Efthymios Papastavridis: The Greek-Turkish Maritime Disputes"An International Law Perspective Lecturer", University of Oxford, 36/2020, July 2020, p. 109.

(173) عوينة محمد: مرجع سابق، ص77–78.

(174) عوينة محمد: مرجع سابق، ص77–78.

(175) نفسه .

(176) Smith, Helena: Clouds of war darken Aegean, The Observer ; 13, 1994; pg. 16.

(177) Kourvetaris, George: The Southern Flank of NATO: Political Dimensions of the Greco-Turkish Conflict Since 1974, A East European Quarterly; Winter 1987; 21, 4; p. 431.

(178) عوينة محمد: مرجع سابق، ص79.

(179) Tonge, David: A conflict over oil rights in Aegean, The Guardian; Feb 27, 1974; p 3.

(180) Moustakis, op. cit. p. 8.

(181) Nevđ n Asli Toppare: op. cit., p. 22.

(182) Birand, Mehmet Ali: A Turkish View of Greek-Turkish Relations, Journal of Political and Military Sociology; Fall 1988; 16, 2; pg. 173.

(183) Epaminondas Marias: Toward a Political Community in the Aegean Area: New Opportunities for Greece and Turkey, The Fletcher Forum of World Affairs, Vol. 25, No. 1(Winter 2001), pp. 161-164.

المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق

1) Crisis Group Europe Report: International Crisis Group, Turkey-Greece: From Maritime Brinkmanship to Dialogue, N°263, 31 May 2021.
2) ICJ: Aegean Sea C ontinental Shelf Judgment, Reports 1978.
3) International Court of Justice, Report of Judgment, Advisory Opoinions and Order Aegean Sea, Continental Shelf Case(Greece V. Turkey) Judgment of 19 December 1978.
4) Report, Turkey and Greece: Time to Settle the Aegean Dispute: Crisis Group Europe Briefing, N°64 , Istanbul/Athens/Brussels, 19 July 2011.
5) The Security Council, Resolution 401(1976).
6) UN Doc. S/ PV.1950, Aug. 13, 1976.
7) UN Doc. S/12176,. S/12182, Aug. 20, 1976
8) UN Doc. S/12182, Letter from the permanent representative of Turkey to the Secretary-General of the UN of Aug. 18, 1976.
9) UN Doc. S/PV.1949, Aug. 12, 1976, at 16. The Greek representative summarized the substantive dispute at 6-15
10) UN Doc. S/PV.1950, Aug.13,1976, at 7-10, The Turkish representative in the Security Council.

ثانياً : المراجع العربية و المعربه و الأجنبية .

أ – العربية:

1) حسن على خضير العبيدى: السياسة التركية تجاه اليونان 1945– 1974. كلية التربية، جامعة تكريت، العراق 2002.
2) رياض الصمد: العلاقات الدولية في القرن العشرين. تطور الأحداث في الفترة ما بين الحربين 1914– 1945. ط3، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1986.
3) عبد المعز عبد الغفار نجم: تحديد الحدود وفقًا للاتفاقية الجديدة لقانون البحار. ط2، دار النهضة العربية، القاهرة 2007.

ب– المعربه:

1. أ. ج. جرانت، هارولد تمبرلى: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789– 1950. ترجمة: محمد على أبو درة، لويس إسكندر. مراجعة: أحمد عزت عبد الكريم، مؤسسة سجل العرب، القاهرة 1967.

2. بول كولز: العثمانيون في أوروبا. ترجمة: عبد الرحمن عبد الله الشيخ. العدد 126 سلسلة الألف كتاب الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1993.
3. ج. ب. ديروزيل: التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين 1919– 1954. ج1، ترجمة: خضر خضر، مكتبة الجامعة 1985.
4. يوجين روغان: سقوط العثمانيين. الحرب العظمى في الشرق الأوسط. ترجمة: معين الإمام. منتدى العلاقات العربية والدولية. الدوحة(قطر) 2018.

ج– الأجنبية:

A.Alexandris,. The Greek Minority of Istanbul and Greek-Turkish Relations 1918-1974,Istanbul,1983.

Efthymios Papastavridis: The Greek-Turkish Maritime Disputes"An International Law Perspective Lecturer", University of Oxford, , July 2020.

Ertan Köse, Yunanistan ve Bitmeyen Kin, IQ Kültür Sanat Yayıncılık, İstanbul, 2005

Hamdi Poyraz, Türk-Yunan Sorunları Ege Denizi ve Ege Adaları, Harp Akademileri Basımevi, İstanbul, 2004

Lewis: The Emergence of Modern Turkey, Oxford University Press, Oxford, 1968
.

Şaban Çalış, Birol Akgün, "Çatışmadan Uzlaşmaya:. Yüzyıla girerken Balkanlar'da Türk YunanRekabeti", 21.Yüzyılda Türk Dış Politikası, Ankara:2004.

T. Bahcheli Greek-Turkish Relations since 1955, Westview Press, 1990.

Umit Dagon, Aegean Sea Continental Shelf(Greece V. Turkey) Carvinus. University of Bodabest Institute for International Studies, 2019.

ثالثا: البحوث و المقالات

أ – العربية:

1. أحمد جاسم إبراهيم حميد: القضية القبرصية والصراع التركي اليوناني في ظل الموقف الدولي 1960 – 1994: دراسة تاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل، العراق، مج 6، عدد1، 2016م
2. أحمد محمود علو السامرائى: أحمد محمود علو السامرائى: مؤتمر لوزان ونتائجه على تركيا الحديثة. العدد 14، مجلة مداد الآداب، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت 2013.
3. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس: الحكم المصري في جزيرة طاشوز Tasoz في عهد محمد علي باشا ، ،المجلة التاريخية المصرية ، مج47، 2011م ، ص ص 233–234.

4. أميرة رشك لعيبي الزبيدي: مبدأ الرئيس الأمريكي هاري ترومان واختلاف رؤيته لإستراتيجية الاحتواء عن رؤية مدير مكتب تخطيط السياسات جورج كينان، حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، العراق، العدد34، يونيو 2018.
5. حنا عزو بهنان: العلاقات التركية اليونانية 1930– 1941. المجلد 6، العدد 17، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل 2010.
6. عبد الباري أحمد عبد الباري: وضع الامتداد القاري في القانون الدولى. العدد 9، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، يونيه 1979.
7. عبد الله الأشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 7، العدد 3، الكويت، 1979.
8. عزيزة فهمى مراد: الحكم الصادر من محكمة العدل الدولية في قضية الجرف القاري لبحر إيجة بين تركيا واليونان في 19/ 12/ 1978، المجلد 35، المجلة المصرية للقانون الدولى، الجمعية المصرية للقانون الدولي 1979.
9. محمد بن سعود السياري: الأسس القانونية لاستغلال ما تحت قاع البحر فيما وراء المياه الإقليمية. بحث في الاتجاهات الجديدة للقانون الدولي للبحار، وقصة اكتشاف الثروات المعدنية تحت قاع البحر الأحمر. المجلد 7، مجلة كلية العلوم الإدارية، جامعة الرياض 1980.
10. محمد نور الدين: هكذا رُسمت حدود تركيا بعد الحرب العالمية الأولى. العدد 155، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية 2017.
11. نعيم كريم الشويلي وآخرون: موقف الدول الكبرى من الصراع التركي اليوناني على بحر إيجه 1974–1981م، مجلة جامعة ذي قار، عدد3، مج4، العراق، 2008م.
12. هيام عبدالشافي عبدالمطلب محمد: أهمية موقع تركيا الاستراتيجي في إعلان مبدأ ترومان، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، عدد40، ديسمبر 2016.
13. وليد محمود أحمد: النزاع التركى اليوناني على بحر إيجة في ضوء القانون الدولى للبحار. العدد 7، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق 2007.

ب– الأجنبية

1) Alexis Phyloctopoulos: Mediterranean Discord: Conflicting Greek- Turkish Claims on the Aegean Sea, American Bar Association, The International Lawer, Vol. 2, July 1974.

2) Alona E. Evans: Aegean Sea Continental Shelf Case(Greece v. Turkey), The American Journal of International Law, Vol. 73, No. 3(Jul., 1979).
3) American Bar Association: Aegean Sea Continental Shelf Case: Greece v. Turkey, Fall 1976, Vol. 10, No. 4(Fall 1976).
4) Andrew Mango, Greece and Turkey: Unfriendly Allies: The World Today, Aug., ., Vol. 43, No. 8\9,Sep 1976.
5) Aurelia A. Georgopoulos, Delimitation of the Continental Shelf in the Aegean Sea, Fordham International Law Journal, Article 5, Vol. 12, Issue 1, 1998.
6) Birand, Mehmet Ali: A Turkish View of Greek-Turkish Relations, Journal of Political and Military Sociology; 16, 2; Fall 1988.
7) Brian W.Beeley: The Greek- Turkish Boundary: Conflict at the Interface. Transactions of the Institute of British Geographers, 1978, Vol. 3, No. 3, Settlement and Conflict in the Mediterranean World 1978 .
8) Clyde H. Farnsworth: Greek-Turkish Oil-Field Dispute In Aegean Remains, Unresolved: Geography Is Complex, New York Times, Jul 23, 1974.
9) Constantinos Stephanopoulos: An Aegean Peace: International Law and the Greek- Turkish Conflict. Harvard International Review , Vol. 21, No. 1, 1999.
10) Epaminondas Marias: Toward a Political Community in the Aegean Area: New Opportunities for Greece and Turkey, The Fletcher Forum of World Affairs, Vol. 25, No. 1(Winter 2001).
11) Ertuğrul Apakan: Ege ve Doğu Akdeniz meselelerinin tarihsel, hukuki ve siyasi veçheleri üzerine tahlil ve düşünceler,Odtü Gelişme Dergisi, 48(Aralık), 2021.
12) Eugenia Balodimas: America and the Aegean Crisis, Harvard international Review,November , Vol.10.No.1, 1987.
13) Grass, Leo, "The Dispute Between Greece and Turkey Concerning the Continental Shelf in the Aegean," American Journal of International Law, Vol. 71, No. 1(Winter 1977).
14) Greek-Turkish Crisis Brewing In Aegean Sea, Associated Press. N.Y. 28 Mar 1987.
15) James m. Perry: Greek-Turkish Enmity Ripples Through Aegean, Wall Street Journal; Apr 2, 1985.
16) John M. Vander Lippe: A Cautiaus Balance: The Questions of Turkey in World II. The Historian , Vol. 64, No. 1, Fall 2001.
17) Kaloudis, George: Moving Beyond Conflict Prevention to Reconciliation: Tackling Greek-Turkish Hostility, International Journal on World Peace; ; 18, 2; Jun 2001.

18) Kourvetaris, George: The Southern Flank of NATO: Political Dimensions of the Greco-Turkish Conflict Since 1974, A East European Quarterly; 21, 4, Winter 1987.
19) Leo Gross: The Dispute Between Greece and Turkey Concerning the Continental Shelf in the Aegean, The American Journal of International Law , Jan., 1977, Vol. 71, No. 1(Jan., 1977).
20) Loren Jenkins: Greeks, Turks Back Down Over Aegean, The Washington Post, Mar 29, 1987
21) Marcia Christoff Kurop: Greece and Turkey: Can They Mend Fences?, Foreign Affairs, Jan. - Feb., 1998, Vol. 77, No. 1(Jan. - Feb., 1998
22) Mcmanus, Doyle: Allies' are old Enemies: Gulf between Greece, Turkey deep, and wide, Los Angeles Times, Jun 25, 1980
23) Michael N. Schmitt: Aegean Angst: The Greek- Turkish Dispute,Naval War Collega Review, , vol.49.no.3,summer 1996.
24) Morris, Joe Alex: Greece-Turkey Aegean Conflict Seen Cooling Off, Los Angeles Times ; Sep 3, 1976.
25) Moustakis, Fotis: Conflict in the Aegean, Contemporary Review ; 274, 1596, Jan 1999.
26) Paul Hofmann: Turks Ask Talks With The Greeks, New York Times Aug 15, 1976.
27) Robert B. Krueger: The Background of The Doctrine of The Continental Shelf and The Outer Continental Shelf Lands Act, Natural Resources Journal, , vol. 10, No. 3, July 1970.
28) S. Gülden Ayman:Türk-Yunan İlişkilerinde Güç ve Tehdit", Türk Dış Politikasının Analizi ,3. Basım, İstanbul, 2004 .
29) S. Victor Papacosma, Legacy of Strief: Greece, Turkey, and The Aegean Studia Diplomatica. Studia Diplmatica, Vol. 37, No. 3, 1984
30) Smith, Helena: Clouds of war darken Aegean, The Observer ; 13, 1994.
31) Tad Ssulc: Dangers in the Aegean: Inheriting a Problem, The Washington Post, Dec 12, 1976
32) The Aegean; Messing about in boats," The Economist(July 17, 1976).
33) Tonge, David: A conflict over oil rights in Aegean, The Guardian; Feb 27, 1974.
34) Trimbom Harry: Territorial Claims Involved: Greece ،Turkey Quarrel Over Aegean oil, Los Angeles Times ،April 28, 1974
35) Van Coufoudakis: Greek-Turkish Relations in the Post-Cold War Era: Implications of the American Response, Van The Cyprus Review; ; 9, 1; Spring 1997

36) Van Coufoudokis: Greek – Turkish Relations, 1973- 1983: The View from Athens. The Mit Press, International Security. ,Vol.9, No. 4, 1985.
37) William Peter Kaldis, Background for Cinflict Greece, Turkey and the Aegean Islands 1912- 1914, The Journal of Modern History, Vol. 51, No. 2,(Jun.,1979)

رابعًا: الرسائل الجامعية:

-الرسائل العربية

1- أحمد محمد بهى الدين محمد رمضان: مبدأ سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية. دراسة تطبيقية على الثروة البترولية. رسالة دكتوراه في القانون الدولى العام، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية 2010.
2- أسماء بلخضر: تأثير العلاقات المدنية/ العسكرية على مسار التحول الديمقراطى في تركيا منذ 2002. رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر 2017.
3- بوزيدي خالد: النظام القانوني لسيادة الدولة على إقليمها البحرى. رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبى بكر بلقايد، الجزائر 2014.
4- رفعت محمد عبد المجيد: المنطقة الاقتصادية الخالصة في البحار. رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة 1982.
5- عوينة محمد: الصراع التركى اليوناني في بحر إيجة 1912- 1999. رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2017.

- الرسائل الأجنبية

1) Aristea -Maria Lydis: The Greek-Turkish Dispute, Master of Arts, The American University Washington, 1985.
2) Ferhat Pirînççî: Ege Sorunlari Ve Türk-Yunan Îlt§Kîlerl،(Yüksek L1sans Tezî), , Uludag Üniversltesi Sosyal Biltmler Enstttüsü Uluslararasi Iltÿkîler Anabîl1m Dali, Bursa 2005.
3) Furkan Cinar: The Aegean Case And Its Influence Upon The Greek -Turkish Relation, Marmara Sosyal Blllmler Enstitusu Siy,(Yüksek L1sans Tezî) Istanbul -2003.
4) Hüsey Lar Varli: Bilateral Problems In Turkish-Greek Relations And Their Effects On The Relations Between Turkey And European Union, Yuksek Lisans Tezi, Istanbul, 2010.

5) Maria Ververidou, Trends In Greek-Turkish Relations At The Turn Ofthe 20 " Century: Prospects For Economic Cooperation, Master, Bilkent University, Institute Of Economics And Social Sciences, Ankara July 2000.
6) Mine Pinar Gözen: Disputes, Claims and Settlement Proposals Related to The Territorial Sea Issue in Greek-Turkish Relations, Master's, Bilkent University, The Institute of Economics and Social Sciences, Ankara, July 2005.
7) Nevđn Asli Toppare: A Legal Approach to The Greek Turkish Continental Shelf Dispute at The Aegean Sea, A Master's Thesis, Department of International Relations Bilkent University, Ankara, March 2006
8) Nihat Akçay: Yüzyilda Türkiye'nin Tehdit Algilamalari, ve Güvenlik Açilimlari,(Doktora Tezi), Uludağ Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, ULUSLARARASI Ilişkiler Anabilim Dali, Bursa 2008.
9) Orhan Soysal: An Analysis of the Influences of Turkey's Alignment with the West and of the Arab-Israell Conflict upon Turkish-Israeli and Turkish-Arab Relations.1947-1977, A Dissertation Presented to The Faculty of Princeton University In Candidacy For The Degree of Doctor of Philosophy, June 1983.
10) Selman Öğüt: The Sea Politics of The Eu in The Framework of 1982 Un Convention on Thelaw Of The Sea, Marmara Üniversitesi Hukuku Ana Bilim Dali, Master of Arts, İstanbul, 2010.
11) Theodora Bcalaitzaki: Perceptions of the US Invol Vement by Athens and Ankara in the Greek -Turkish Dispute(1954-1999), A PhD Dissertation, The Institute of Economics and Social Sciences of, Bilkent University, Ankara, September 2004.
12) Ufuk Alkan: Türkiye'de Avrupa Birliği Dış Politikası: Türkiye-Yunanistan İlişkilerinde Ege Çatışması Örneği, Doktora tezi, İstanbul, 2013.
13) Zeynep U. Kasli,(Re)bordering Territory and Citizenship on the Greek-Turkish Borderland, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, University of Washington, 2017.

خامسًا: الدوريات

- American Journal of International Law
- Associated Press. N.Y.
- Harvard International Review
- International Journal on World Peace
- Journal of Political and Military Sociology
- Los Angeles Times
- New York Times
- The Economist
- The Guardian
- The Journal of Modern History
- The Observer
- The Washington Post
- The World Today
- Wall Street Journal

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 81
November 2022

Issued by
Middle East
Research Center

Forty-eighth Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233